تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصرى
(السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)

Estimating the Implications of the Global Financial Crisis on the Tourism Sector in Egypt: Scenarios of Problems and Solutions

الأستاذ الدكتور
سعيد عبد العزيز على عثمان
عميد كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

الدكتور
محمد جابر حسن السيد فراج
مدرس الإقتصاد- كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

ملخص الدراسة

بالرغم من الإزدهار الملحوظ الذى يشهده قطاع السياحة المصرى منذ مطلع عام ٢٠٠٤، وتعاظم مساهمته فى الإقتصاد القومى، إلا أن الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية التى إندلعت فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٨ وعصفت بالإقتصاد العالمى، قد طالت هذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى، ولقد بدأت تداعيات الأزمة على القطاع السياحى فى الظهور منذ ديسمبر من عام ٢٠٠٨، حيث إنخفضت أعداد السائحين الوافدين إلى مصر فى ذلك الشهر بنسبة تصل إلى 15% مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٠٧.

وتهدف الدراسة الحالية، إلى إبراز وتحليل تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة فى مصر، وذلك من خلال توضيح طبيعة الأزمة الراهنة، وتحديد قنوات تأثيرها على القطاع السياحى، وكذلك مناقشة الأسس التى تقوم عليها سبل مساعدة هذا القطاع على الخروج من الأزمة -فى إطار القواعد التى تحكم إختيار الحزم التنشيطية التى تضعها حكومات الدول لمواجهة الأزمات- وذلك فى ظل سيناريوهات مختلفة لتطور الأزمة خلال السنوات الثلاث القادمة.

وتعتمد منهجية الدراسة علي بناء نموذج للطلب السياحى، من خلال تقدير دالة الطلب السياحى فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٨، وذلك بالنسبة للخمس مناطق الأساسية التى يتوافد منها السائحون إلى مصر، ثم إستخدام نتائج تقدير هذا النموذج فى صياغة سيناريو مرجعى "Baseline scenario"، وسيناريوهين آخرين للتنبؤ بتأثيرات الأزمة –فى حالة إستمرارها– على الطلب السياحى من كل منطقة، بحيث تتحدد الآثار المحتملة للأزمة من خلال مقارنة هذين السيناريوهين بالسيناريو المرجعى. ولقد إعتمدت الدراسة فى تقديرها لدالة الطلب السياحى لكل منطقة، على صياغة نموذجين مختلفين لدالة الطلب، يعتمد الأول على إستخدام أعداد السائحين الوافدين إلى مصر كمؤشر على حجم الطلب السياحى، فى حين يستخدم النموذج الثانى عدد الليالى السياحية التى يقضيها السائحون فى التعبير عن حجم الطلب السياحى، مع أخذ كل منهما فى الإعتبار متوسط الدخل الحقيقى فى المنطقة التى يفد منها السائح، وسعر الصرف الإسمى الفعال، ومستوى الأسعار النسبية. ولقد تم التقدير باستخدام نموذج اللوغاريتم المزدوج، بالإضافة إلى بعض الأساليب القياسية، مثل تحليل جذر الوحدة ونماذج التنبؤ.

ولقد خلصت الدراسة إلى معنوية تأثير كل من متوسط الدخل والأسعار النسبية على الطلب السياحى، فى حين لم تجد دليلاً على معنوية تأثير سعر الصرف، كما أكدت النتائج على إرتفاع مرونة الطلب السياحى للأسعار النسبية. ولقد أشارت تنبؤات الدراسة إلى إنخفاض معدل توافد السائحين لمصر، خاصة من الدول الأوروبية، وقدرت الخسائر الناجمة عن ذلك بحوالى ١٠٨ مليون دولار، فى حالة إستمرار إنخفاض معدل نمو الدخل العالمى بمقدار ١%، وحوالى ٢١٢ مليون دولار فى حالة إنخفاضه بمقدار ٢%. وأخيراً قدمت الدراسة عدداً من التوصيات لصانعى السياسة تتعلق بجانبى الطلب والعرض، ودور الحكومة فى مساعدة القطاع السياحى فى الخروج من الأزمة.

Estimating the Implications of the Global Financial Crisis on the Tourism Sector in Egypt: Scenarios of Problems and Solutions

By

Prof. Saeed Abdel Aziz Ossman

Public Finance Department
Dean of Faculty of Commerce
Alexandria University
Email: saidossman@hotmail.com

Dr. Mohamed Gaber Hassan Elsayed

Economics Department
Faculty of Commerce
Alexandria University
Email: muhamedgh@hotmail.com

Abstract

Despite the remarkable prosperity of the Egyptian tourism sector since 2004, and its increasing contribution to the national economy as one of the most important economic sectors, the global financial crisis that exploded in the second half of 2008 has come to hit and threat this sector and others. The implications have started in December 2008 where tourist numbers dropped by about ١٥% compared with the same month last year.

This study aims to highlight and analyze the implications of the global financial crisis on the tourism sector in Egypt. First we explained the current crisis and its impact on the tourism sector and identified the channels through which the crisis affects the sector, as well as discuss the foundations to design the stimulus package to help this sector under different scenarios to the evolution of the crisis in the next three years.

The research methodology depends on building a model of tourism demand function by estimating the demand for tourism in Egypt during the period from 1990 to 2008 for five areas. Then we use the results to build a baseline scenario to reflect the situation in the absence of crisis and compare it with the results of the other

artificial scenarios under a decline in world income by 1% and 2 %. We use double log model, unit root tests, and forecasting techniques to estimate the model and scenarios.

The Study evidenced significant effects of income and relative prices on demand for tourism, while there is no evidence on the impact of the exchange rate. The study observed high elasticity of demand for tourism to relative prices. We expect a decrease in tourism expenditure by 108 million dollar when world income growth rate decreases by 1% and by 212 million dollar when world income growth rate decreases by 2%. Finally, the study provides set of recommendations for policy makers regarding the demand side and supply and the role of the government to overcome the implications of the crisis on tourism sector.

مقدمة

شهد عام ٢٠٠٨، العديد من الظواهر الإقتصادية المتناقضة التى قلما تحدث فى عام واحد –بإستثناء ما حدث أثناء فترة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣)- إذ عانى الإقتصاد العالمى خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، من إرتفاع أسعار الفائدة وإرتفاع سعر صرف اليورو وإرتفاع أسعار النفط بصورة متسارعة، فى حين شهد النصف الثانى من نفس العام، بوادر حدوث أزمة مالية عالمية سرعان ما تحولت إلى أزمة إقتصادية أصابت القطاع الحقيقى، الأمر الذى ترتب عليه زيادة معدلات البطالة وإنتشار ظاهرة الركود على مستوى العالم. ولقد عانت جميع دول العالم من تلك الأزمة، وإن تفاوت ظهور أعراض الأزمة وتداعياتها من دولة لأخرى، وهو الأمر الذى يمكن إرجاعه لدرجة إنخراط كل دولة فى منظومة الإقتصاد العالمى.

وفى محاولة لإعادة الوضع الإقتصادى لما كان عليه قبل الأزمة، قامت حكومات العديد من الدول باعتماد خطط إنقاذ "Bailouts"، من خلال زيادة الإنفاق العام وتنشيط جانب الطلب الكلى، وذلك بغرض مواجهة الركود وتجنب تداعياته على العمالة والناتج المحلى، وعلى صعيد القطاع الخاص، إعتمدت العديد من مؤسسات الأعمال إستراتيجيات جديدة للتعامل مع الأزمة. ونظراً لإختلاف تلك الأزمة عن سابقتها من الأزمات العديدة التى مر بها الإقتصاد العالمى سواء فى أسباب نشأتها أو فى المظاهر المصاحبة لها، فإن تلك الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، ومن ثم تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية للأزمة.

وحيث أن تلك الأزمة العالمية قد طالت جميع الدول بلا إستثناء، فيمكن القول أن جميع القطاعات الإقتصادية فى كافة الدول قد تأثرت بصورة سلبية من جراء حدوث تلك الأزمة، ويأتى قطاع السياحة العالمية فى مقدمة تلك القطاعات. فبالرغم من النمو المذهل للقطاع السياحى على مستوى العالم خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن حدوث الأزمة المالية العالمية قد أدى إلى تقلص معدلات النمو بذلك القطاع إلى حوالى ٣% فى النصف الأول من عام ٢٠٠٨، وإلى ١% فى النصف الأخير من نفس العام، كما تشير إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية (UN-WTO).

ويمكن إرجاع سرعة إستجابة قطاع السياحة للأزمة لسببين، يتمثل الأول فى الطبيعة الخاصة لهذا القطاع، والتى تنعكس فى إرتفاع معدل الإنكشاف للأحداث العالمية "Vulnerability"، فى حين يتمثل السبب الثانى فى سرعة تأثر الإنفاق السياحى بأزمة الإئتمان "Credit Crunch"، حيث قام العديد من السائحين بتعديل أو إلغاء خططهم السياحية، إنتظاراً لوضوح الرؤية وزوال عدم اليقين المحيط بالأزمة. ويتوقع الكثير من الإقتصاديين إستمرار الركود العالمى خلال عام ٢٠٠٩، مع وجود إحتمال بإمتداده للربع الأول من عام ٢٠١٠، الأمر الذى دعى منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية (UN-WTO)، إلى توقع إنخفاض معدل نمو السياحة العالمية خلال عام ٢٠٠٩، بنسبة تتراوح ما بين صفر% و٢%.

وفى مصر، من المتوقع أن يكون للأزمة المالية العالمية العديد من الآثار السلبية على الإقتصاد القومى، خاصة بالنسبة للقطاعات عالية التعرض للعالم الخارجى، والتى تتضمن السياحة وتحويلات العاملين بالخارج وعوائد المرور فى قناة السويس، هذا بالاضافة إلى الآثار على القطاعات الأخرى. ولقد أعلنت مصر بالفعل فى ديسمبر من عام ٢٠٠٨، إنخفاض الحجوزات السياحية للعام الجديد بنسبة تصل إلى ١٥%، والتى كان معظمها من جانب السائحين الوافدين من دول أوروبا، حيث تشكل السياحة الأوروبية نسبة تصل إلى حوالى ٨٠% من سوق السياحة فى مصر. ولقد قدرت (EFG-Hermes) الإنخفاض المتوقع فى السياحة بمصر بما يقرب من ١٨% فى عام ٢٠٠٩، كما توقعت إنخفاض معدلات الإشغال فى الفنادق من ٧٧% إلى ٥٨%.

ونظراً لكون السياحة تعد من أهم مصادر الدخل فى الإقتصاد القومى المصرى، حيث أنها تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير على ميزان المدفوعات، كما أنها تعد إحدى النشاطات التى تسهم بفعالية فى زيادة الناتج المحلى وزيادة إيرادات النقد الأجنبى، هذا بالإضافة إلى كونها تمثل صناعة متطورة ومتعددة الإتجاهات والتشابكات مع مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة فى مصر أصبح يمثل هاجساً مقلقاً للحكومة المصرية.

أهمية وهدف الدراسة

يمثل قطاع السياحة مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومى فى مصر، فقد بلغ معدل النمو فى هذا القطاع ١٤,١% فى عام ٢٠٠٧، كما أن إيردات ذلك القطاع تعادل تقريباً، مجموع ما تسهم به إيرادات كل من قناة السويس وقطاع البترول فى إجمالى الناتج المحلى، كما جاء القطاع السياحى فى الترتيب الثانى بعد قطاع البناء والمقاولات، فى قيادة معدل النمو الذى تحقق فى نهاية عام ٢٠٠٧ والبالغ ٧,١%، هذا فضلاً عن إسهام ذلك القطاع خلال عام ٢٠٠٨، بحوالى ١٠,٦ بليون دولار فى متحصلات النقد الأجنبى.

وتنبع أهمية دراسة تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة فى مصر من نقطتين أساسيتين، تتمثل الأولى فى طبيعية العلاقات التشابكية بين قطاع السياحة وغيره من القطاعات الإقتصادية، سواء على المستوى العالمى أو المحلى، الأمر الذى يؤدى إلى سهولة إنتقال الآثار السلبية للأزمة المالية بين الدول بسرعة كبيرة، وكذلك بين القطاعات داخل نفس الدولة. وباستقراء وضع القطاع السياحى فى مصر، نجد أنه بالرغم من أن هذا القطاع المنكشف أمام الصدمات العالمية كان أول القطاعات تأثراً بالأزمة، إلا أنه كان أول القطاعات أيضاً نهوضاً خلال الأزمة، ولذلك يولى صانعو السياسة أهمية بالغة لهذا القطاع. أما النقطة الثانية فتتمثل فى الدور الذى يقوم به ذلك القطاع فى إمتصاص قدراً كبيراً من العمالة، ولاشك أن الإستغناء عن العمالة فى هذا القطاع بالإضافة إلى البطالة الناجمة عن الركود العالمى، سوف يؤدى إلى تباطؤ معدلات النمو ومضاعفة آثار الأزمة على الإقتصاد المصرى. ومن ثم فإن إنقاذ قطاع السياحة أو تقليل تأثير الأزمة عليه، يمثل هدفاً أساسياً لصانعى السياسة حتى لا تتفاقم آثار الأزمة على الإقتصاد المصرى. وتجدر الإشارة إلى أن مدى إستجابة القطاع السياحى فى مصر لتأثير الأزمة المالية العالمية، يتوقف على التشخيص الصحيح للقنوات التى يتم من خلالها إنتقال الأزمة، وحجم تأثيرها على ذلك القطاع، بالإضافة إلى المدة التى يتوقع فيها إستمرار الأزمة.

وعلى أساس الخلفية السابقة، تهدف الدراسة إلى بحث وإستشراف تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة فى مصر، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية، يتمثل المحور الأول فى إستعراض الأهمية الإقتصادية لقطاع السياحة على مستوى العالم بصفة عامة، وعلى المستوى المصرى بصفة خاصة. ومن خلال المحور الثانى يتم التعرف على القنوات التى تؤثر من خلالها الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة. فى حين يتناول المحور الثالث تقدير مدى إنخفاض الطلب السياحى على مصر كنتيجة لحدوث الأزمة المالية، وكذلك إعداد عدداً من السيناريوهات المحتملة لإستمرار الأزمة وكيفية تأثير كل منها على القطاع السياحى المصرى. ومن خلال تحليل سيناريوهات إستمرار الأزمة والمشكلات التى تترتب عليها، تسعى الدراسة إلى التوصل إلى عدد من التوصيات والإقتراحات التى من شأنها مساعدة صانعى السياسة فى إتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من الآثار السلبية للأزمة المالية على قطاع السياحة المصرى.

المحور الأول
الأهمية الإقتصادية لقطاع السياحة

شهدت السياحة العالمية نمواً ملحوظاً منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، وأصبحت واحدة من أسرع الصناعات نمواً فى العالم، حيث بلغت نسبة مساهمتها فى إجمالى الناتج العالمى أكثر من ١٠%. كما تتوقع منظمة السياحة العالمية أن تدر صناعة السياحة –التى تعد واحدة من أهم عشرة صناعات على مستوى العالم– إيراداً إجمالياً مقدراً بحوالى ١,٥ بليون دولار فى عام ٢٠١٠. ولقد إسترعى ذلك إنتباه العديد من الدول، فراحت توجه المزيد من الإستثمارات لتلك الصناعة وتروج لها، الأمر الذى إنعكس فى صورة تسارع معدل نمو صناعة السياحة على مستوى العالم، حيث بلغ معدل توافد السائحين دولياً حوالى ٤% سنوياً فى المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٧، فى حين بلغ ذلك المعدل ٦,٦% فى عام ٢٠٠٧، مسجلاً بذلك رقماً قياسياً لعدد السائحين على المستوى الدولى يزيد عن ٩٠٠ مليون سائح (ESCWA, 2009). وجدير بالذكر أن صناعة السياحة لا تعد مجرد سوقاً للإستمتاع والترفيه فحسب، وإنما تعتبر نشاطاً إقتصادياً يتشابك مع كثير من القطاعات الإقتصادية الأخرى، مثل الزراعة والصناعة والنقل والخدمات بما فيها البنى التحتية. كما أكد (Blake, 2008) أن تلك الصناعة وإن كان يقودها الطلب السياحى، فإن آثارها تمتد إلى بقية القطاعات الأخرى، حيث ينعكس النمو فى صناعة السياحة على كل من العمالة والناتج المحلى الإجمالى ومتحصلات النقد الأجنبى للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو السياحى لا يعنى فقط زيادة معدلات إشغال الفنادق، أو زيادة عدد السائحين، أو زيادة عدد الليالى السياحية، وإنما يتعدى ذلك إلى التأثير على جودة الحياة التى يعيشها المواطنين فى الدولة المضيفة. إذ تعد السياحة صناعة كثيفة إستخدام الأيدى العاملة من كافة القطاعات التعليمية فى المجتمع، ومن ثم فهى تعمل على تحسين توزيع الدخل، بالإضافة إلى ما يسمى بالأثر الإجتماعى والثقافى للسياحة، والذى يتمثل فى التفاعل بين السائحين ومواطنى الدولة المضيفة، وكذلك يؤدى نمو صناعة

السياحة فى الدولة المضيفة إلى المحافظة على البنى التحتية وزيادة الإستثمارات السياحية والتوسع فى إستخدام الوسائل الترفيهية بما يخدم المواطن والسائح معاً، الأمر الذى يؤدى إلى تحسين نوعية الحياة وتطوير السلوكيات. وفيما يخص مساهمة السياحة فى متحصلات النقد الأجنبى يرى (Tse, 2001) أن الميل المتوسط لصناعة السياحة فى توليد النقد الأجنبى، أكبر من نظيره فى القطاعات التصديرية الأخرى، وهو الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى كون إحتياجات قطاع السياحة من الواردات، أقل من إحتياجات القطاعات التصديرية الأخرى، مما يؤدى إلى إنخفاض مضاعف الواردات للقطاعات السياحية، حيث ينخفض تسرب النقد الأجنبى منها مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ومع التسليم بالنمو الملحوظ لصناعة السياحة، مقارنة ببقية قطاعات التجارة الخارجية فى الإقتصاد العالمى، إلا أن تلك الصناعة تعانى من الحساسية الشديدة فى مواجهة الصدمات العالمية التى تصيب أو تؤثر فى الإقتصاد العالمى، مثل حوادث الإرهاب أو الأزمة المالية العالمية فى وقتنا الحاضر.

- **أهمية قطاع السياحة فى مصر (الحجم والنمو- مصادر السياحة وأهميتها النسبية)**

تشتمل صناعة السياحة فى مصر، على كل من شركات السياحة والفنادق والمطاعم وخطوط الطيران الوطنية والدولية وبعض الكيانات السياحية الأخرى، وتدار تلك الصناعة من خلال وزارة السياحة المصرية. وجدير بالذكر أن صناعة السياحة فى مصر –قبل حدوث الأزمة المالية العالمية– قد شهدت نمواً ملحوظاً، حيث بلغ عدد السائحين الوافدين إلى مصر فى عام٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالي ١٢,٣ مليون سائح، بمعدل نمو قدره ٧٣,٦% مقارنة بعدد السائحين فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (منظمة السياحة العالمية). كما إزداد إجمالى عدد الليالي السياحية خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة تقرب من ٦٦% مقارنة بإجمالى عدد الليالي السياحة فى عام ٢٠٠٤، حيث بلغ ١٢٧,٣ مليون ليلة فى عام ٢٠٠٨ (هيئة التنشيط السياحي). كما وصل إجمالي دخل قطاع السياحة في عام ٢٠٠٨ إلى 10.8 بليون دولار

أمريكي، بزيادة قدرها4.1 بليون دولار أمريكي مقارنة بعام 2004 (البنك المركزي المصري). هذا فضلاً عن إسهام قطاع السياحة (بشكل مباشر وغير مباشر) في الناتج القومى الإجمالي بنسبة تبلغ ١٢,٣%، وفي التوظف بنسبة تصل إلى ١٢,٦% من إجمالى قوة العمل المصرية، وفى متحصلات النقد الأجنبى للدولة بنسبة تقترب من ٢٢,١% من العملة الصعبة (وزارة الإستثمار).

أما فيما يتعلق بالإستثمار في قطاع السياحة، فقد إزداد عدد الشركات العاملة في مجال السياحة من ١٠٨٣ شركة في عام ٢٠٠٤، إلى ١٤٠٩ شركة في عام ٢٠٠٧، كما إزداد عدد الفنادق والقرى السياحية من ٧٥٢ في عام ١٩٩٥، إلى ٩٠٩ في عام ٢٠٠٤، ثم إلى ١٤٩٠ فى عام ٢٠٠٨ (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء).

ويوضح الجدول رقم (١)، نسب أعداد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠٠٧ مصنفين بحسب المناطق القادمين منها. وبفحص البيانات الواردة بالجدول يتضح تزايد عدد السائحين الوافدين من الدول الأوروبية كنسبة من إجمالى عدد السائحين الوافدين إلى مصر بشكل مستمر، بينما تراجعت أعداد السائحين القادمين من منطقة الشرق الأوسط والدول الأفريقية وكذلك المنطقة الأمريكية والتى تشمل كل من الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية.

الجدول رقم (١)

عدد السائحين وفقاً لدولة السائح كنسبة من إجمالى عدد السائحين الوافدين إلى مصر

السنة	الدول الأوروبية			دول الشرق الأوسط	الدول الأفريقية	أمريكا	آسيا والباسيفيك	دول أخرى
	غرب أوروبا	شرق أوروبا	الإجمالى					
1989/90	39.52	1.94	41.46	34.96	10.34	7.54	5.64	0.04
1990/91	28.73	2.08	30.81	46.39	12.48	5.68	4.61	0
1991/92	43.31	1.83	45.14	36.34	7.035	6.30	5.135	0.033
1992/93	43.57	2.67	46.24	33.26	6.88	7.39	6.13	0.06
1993/94	37.77	3.73	41.50	37.72	6.44	7.37	6.86	0.08
1994/95	38.02	4.34	42.37	38.27	5.12	7.16	6.95	0.10
1995/96	46.52	5.69	52.21	29.69	3.29	7.35	7.41	0.02
1996/97	48.27	4.77	53.04	28.62	2.96	6.11	6.89	0.04
1997/98	40.98	5.53	46.52	37.51	3.50	6.74	5.65	0.05
1998/99	47.81	5.67	53.49	32.53	3.51	5.71	4.68	0.04
1999/00	55.41	5.61	61.02	24.53	2.78	5.93	5.66	0.05
2000/01	58.57	6.90	65.47	20.01	2.71	6.07	5.68	0.03
2001/02	52.98	10.81	63.79	23.61	3.32	4.24	.00٥	0.046
2002/03	52.22	14.00	66.22	22.50	3.21	3.21	4.83	0.034
2003/04	50.05	16.04	66.09	23.12	2.94	3.16	4.65	0.05
2004/05	52.61	16.56	69.17	20.15	2.98	3.19	4.46	0.05
2005/06	48.292	18.64	66.93	21.10	3.22	3.74	4.97	0.05
2006/07	46.005	22.35	68.35	19.003	3.49	3.63	5.45	0.06

المصدر: البنك المركزى المصرى.

وجدير بالذكر أن السياحة الأوروبية تشكل النسبة الأكبر من إجمالى السياحة الوافدة إلى مصر، كما يتضح من الشكل رقم (١). ويمكن تقسيم السياحة الأوروبية بحسب الدول التى يفد منها السائحون، إلى سياحة قادمة من دول شرق أوروبا، وسياحة قادمة من دول غرب أوروبا. وتؤكد البيانات الواردة فى الجدول السابق، على أن السياحة القادمة من دول غرب أوروبا تمثل النسبة الأكبر من إجمالى السياحة الوافدة إلى مصر، كما يتضح أيضاً أن نسبة عدد السائحين القادمين من دول شرق أوروبا إلى إجمالى عدد السائحين قد تزايدت

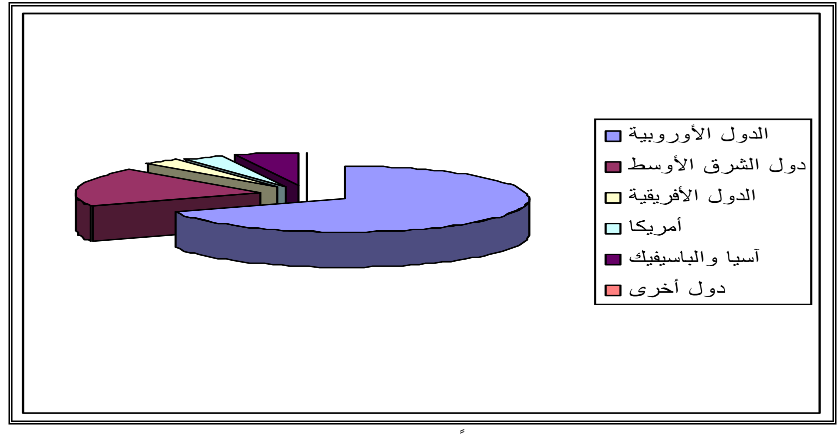
بشكل ملحوظ، إذ بلغت حوالى ٢٢,٣٥% فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بنسبة ١,٩٤% فى عام ١٩٨٩، وهو الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى معدلات النمو الإقتصادى المرتفعة الذى حققتها دول شرق أوروبا خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٧، الأمر الذى إنعكس فى إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل فى تلك الدول، ووفقاً لذلك فإن الأمر يتطلب من صانعى السياسة توجيه المزيد من الحملات الترويجية والتسويقية للسياحة المصرية إلى تلك الدول بشكل خاص.

أما فيما يخص عدد الليالى التى يقضيها السائح فى مصر، فتشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢)، إلى أن الدول الأوروبية تأتى فى مقدمة الدول من حيث عدد الليالى التى يقضيها السائح كنسبة من إجمالى عدد الليالى السياحية فى مصر، وأن تلك النسبة تتجه إلى التزايد بصورة مستمرة منذ التسعينيات من القرن الماضى. ثم يأتى بعد الدول الأوربية فى الترتيب السياحة القادمة من دول الشرق الأوسط، وإن كانت الفترة التى يقضيها هؤلاء السائحين فى مصر تتجه إلى التناقص بشكل مستمر، حيث إنخفضت نسبة عدد الليالى التى يقضيها السائحون الوافدون من دول الشرق الأوسط إلى إجمالى عدد الليالى السياحية فى مصر من ٥٠% فى عام ١٩٩٠ إلى ٢٤% فى عام ٢٠٠٧. كما أظهرت البيانات تراجع عدد اليالى التى يقضيها سائحو دول أمريكا مقارنة بما كان عليه فى بداية التسعينيات، فى حين تزايدت أعداد الليالى التى يقضيها السائحون القادمون من الدول الأفريقية كنسبة من إجمالى عدد الليالى السياحية.

الشكل رقم (١)

عدد السائحين وفقاً لدولة السائح كنسبة من إجمالى عدد السائحين

الوافدين إلى مصر خلال العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧



المصدر: إعداد الباحثان، إستناداً إلى البيانات الصادرة عن البنك المركزى المصرى.

وتتوقع منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية (UN-WTO)، إنخفاض معدل النمو فى قطاع السياحة العالمية بنسبة تتراوح بين صفر% و٢% فى عام ٢٠٠٩، مع إحتمال إستمرار تناقص ذلك المعدل، كنتيجة لإنتشار ظاهرة الركود على مستوى العالم والتى تعد أحد تداعيات الأزمة المالية العالمية. وقد لوحظ بالفعل إنخفاض عدد الرحلات السياحية التى تصل إلى الموانئ فى العديد من الدول ومن ضمنها مصر. كما سجل قطاع السياحة المصرى إنخفاضاً حاداً فى عدد السائحين بنسبة تبلغ حوالى ١٦% فى ديسمبر من عام ٢٠٠٨، وذلك مقارنة بنفس الشهر فى عام ٢٠٠٧، كما إنخفض عدد الليالى السياحية بنسبة تقرب من ١٣,٨% خلال نفس الفترة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء). وبالرغم من ذلك تتوقع منظمة السياحة العالمية أن تظل مصر أكبر دولة مستقبلة للسائحين في منطقة الشرق الأوسط حتى عام ٢٠٢٠، حيث أنه من المتوقع أن يصل عدد السائحين الوافدين لمصر إلى ١٧ مليون سائح فى عام ٢٠٢٠، كما تتوقع المنظمة أن يصل متوسط معدل النمو المتوقع لعدد السائحين في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٧,٤%، وهو ما يفوق معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط والعالم، إذ

يصل نصيب مصر من إجمالي سوق السياحة في منطقة الشرق الأوسط إلى حوالي ٢٥%، ومن المتوقع أيضاً أن تكون كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا هى أكبر الأسواق المصدرة للسائحين في مصر (منظمة السياحة العالمية).

الجدول رقم (٢)

عدد الليالى التى يقضيها السائح وفقاً لدولة السائح كنسبة من إجمالى عدد الليالى السياحية فى مصر

السنة	الدول الأوروبية	دول الشرق الأوسط	الدول الأفريقية	أمريكا	آسيا والباسيفيك	دول أخرى
1989/90	36.85	41.52	10.88	٢6.0	4.70	٤0.0
1990/91	26.07	50.76	12.74	٩4.5	٨5.7	٩0.04
1991/92	44.61	38.32	7.12	5.45	٤4.4	0.05
1992/93	45.49	36.05	6.74	6.33	٣5.3	٥0.0
1993/94	42.69	37.81	7.057	6.56	5.75	١0.1
1994/95	41.15	39.19	6.31	6.93	٦6.2	0.14
1995/96	53.71	28.48	4.18	6.83	٩6.6	١0.1
1996/97	57.22	27.45	3.22	6.09	٢5.9	0.08
1997/98	51.88	٣32.1	3.93	6.73	5.23	0.08
1998/99	60.04	27.31	3.40	5.53	3.65	0.05
1999/00	67.72	19.85	2.83	5.65	٨3.8	٥0.0
2000/01	69.19	17.45	2.85	6.05	١4.4	٤0.0
2001/02	66.64	21.30	3.51	4.53	٦3.9	٥0.0
2002/03	67.85	21.85	3.35	3.52	3.38	٤0.0
2003/04	63.26	25.06	3.49	4.31	٩3.7	0.08
2004/05	64.89	٣23.6	3.61	4.20	3.60	٧0.0
2005/06	62.25	24.93	4.03	4.75	3.94	٨0.0
2006/07	61.9518	24.30248	4.589176	4.768879	4.314948	0.072712

المصدر: البنك المركزى المصرى.

المحور الثانى
تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة

يمكن التعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع السياحى، مـن خـلال توضيح طبيعة الأزمات والإجراءات التى تتبعها الدول فى التعامل مع الأزمات بشكل عـام، والقواعد الإقتصادية التى تحكم تلك الإجراءات. ومن خلال التعرف علـى طبيعـة الأزمـة الراهنة وتصنيفها تبعاً للمراحل المختلفة التى تمر بها الأزمات، يستعرض هـذا المحـور، القنوات التى تؤثر من خلالها الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة، ورد فعل صناعة السياحة تجاه تلك الأزمة.

أولاً: تعريف الأزمة وطبيعتها فى إطار تصنيف الأزمات

تعرف الأزمة بأنها "عملية تطورية غير مرغوبة وغير عادية وغيـر متوقعـة – عادة– وذات طبيعة زمنية محدودة، قد ينجم عنها آثاراً متباينة، وتتطلب إتخـاذ قرارات فورية وإجراءات مضادة للحد من آثارها السلبية بقدر الإمكان"، ويتحـدد الموقف من الأزمة أولاً من خلال تقييم خطورة آثارها السلبية، والتـى قـد تهـدد بقـاء المؤسسات أو تضعف من آدائها أو تدمر المزايا التنافسية لها، ثم يأتى بعد ذلك صـياغة الإجراءات المضادة لتلك الآثار السلبية. وحيث أن الأزمة هى عملية تطورية فإنها تمر بعدة مراحل، ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل للأزمات، باستخدام عنصر الضغط الزمنى الـذى يصاحب أية أزمة سواء عند نشوءها أو ظهور آثارها أو التعامل معهـا، وتتمثـل تلـك المراحل فى المراحل التالية:

▪ مرحلة الأزمة المحتملة "Potential Crisis"

وهى المرحلة التى تتكون فيها الأزمة، ومن ثم فإن ملامحها لا تكون واضحة، ولا يمكن التأكيد على وجود أزمة قائمة. وقد يحدث أثناء هذه المرحلة تطورات عكسية – مقصودة أو غير مقصودة– تعمل على عدم إكتمال الأزمة. وبصورة عامة، فإن ملامح الأزمة فى تلك المرحلة تجعل البعض يتعامل مع الأزمة باعتبارها ظروف شبه عادية Glaesser (2006).

▪ مرحلة الأزمة الكامنة "Latent Crisis"

وهى المرحلة التى تندلع فيها الأزمة بعد إكتمال أسبابها، وفى هذه المرحلة لا يمكن التعرف على الأزمة أو تشخيصها باستخدام الأدوات الكمية، كما لا توجد أية قيود على إستخدام الإجراءات المضادة، أى أن التعامل مع الأزمة فى هذه المرحلة يتسم بالعمومية وليس الدقة، إذ أن تأثيرات الأزمة لا يكون قد تم التعرف عليها بدقة.

▪ مرحلة الأزمة الحادة "Cute Crisis"

وهى المرحلة التى تتطور فيها عناصر الأزمة وتظهر خلالها آثارها السلبية، وفى هذه المرحلة تجتهد كل من الدولة والقطاعات الإقتصادية المختلفة والمؤسسات الخاصة فى مواجهة تلك الآثار. وجدير بالذكر أن التعرف على أسباب حدوث الأزمة يعد أمراً ضرورياً لتحديد آثارها والسبل الملائمة لمواجهتها. وتتعد أسباب حدوث الأزمات، فهناك أزمات تنتج عن عوامل طبيعية، وهناك أزمات يصنعها البشر مثل الحروب والثورات، كما أن هناك أزمات تنجم عن حوادث النقل، وأخيراً توجد الأزمات الناجمة عن الأسباب الإقتصادية. وتعد آثار الأزمات التى يصنعها البشر أكثر خطورة وأطول فى تأثيرها الزمنى مقارنة بالأزمات الناجمة عن الأحداث الطبيعية، وهو الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى فقدان عامل الثقة الذى يصاحب ذلك النوع من الأزمات والذى يصعب إستعادته فى الفترة القصيرة.

ويمكن القول أن الأزمة المالية الراهنة، تعد فى مرحلة ما بعد الأزمة الكامنة، حيث إكتملت أسباب الأزمة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ومنذ النصف الثانى من عام

٢٠٠٨ بدأت الأزمة فى دخول مرحلة الأزمة الحادة، حيث ظهرت العديد من آثارها السلبية على بعض القطاعات الإقتصادية فى مختلف الدول، الأمر الذى دعى العديد من الدول لمواجهة تلك الآثار من خلال إعتماد الخطط الإنقاذية. وجدير بالذكر أنه لا يمكن التكهن بالآثار الكاملة للأزمة أو فترة إستمرارها، إذ أن بعض آثارها السلبية لا تزال كامنة ومن غير الممكن تحديدها بدقة فى الوقت الحالى، وإن كان من المتوقع أنه إذا إستمرت الأزمة فسوف تتمعق آثارها السلبية على القطاعات التى تأثرت بالفعل، كما أنها سوف تمتد إلى العديد من القطاعات الأخرى.

ثانياً: القواعد الإقتصادية التى تحكم وضع الحزم التنشيطية وقت الأزمات

سارعت حكومات العديد من الدول، فى محاولة لمواجهة الركود وإعادة الوضع الإقتصادى لما كان عليه قبل الأزمة، إلى إعتماد خطط إنقاذ "Bailouts"، وذلك من خلال زيادة الإنفاق العام وتنشيط جانب الطلب الكلى. ويجب فى البداية التفرقة بين كل من الإجراءات التنشيطية "Boosting" فى الأجل القصير، والتى تعالج ظروف قصور الطلب وتهدف إلى جعله متماشياً مع ما يستطيع المجتمع إنتاجه، وتلك الإجراءات الإقتصادية التى تهدف إلى تحسين وتعزيز النمو فى الأجل الطويل. وفى الواقع قد يوجد تعارضاً بين الهدفين، فعلى سبيل المثال تؤدى السياسات التى تعمل على زيادة الإدخار، إلى إحداث العديد من الآثار الإقتصادية الإيجابية فى الأجل الطويل، فى حين أن تلك السياسات لا تصلح فى الأجل القصير، وخاصة عند مواجهة أزمة عالمية تسبب قصوراً فى الطلب، حيث تكون هناك حاجة ماسة لمزيد من الإنفاق من جانب كل من القطاع العائلى وقطاع الأعمال وليس لمزيد من الإدخار. كما يؤدى إستخدام الحزم التنشيطية إلى زيادة عجزالموازنة فى الأجل القصير، بينما تؤدى السياسة المالية التى تستهدف النمو إلى تقليل عجز الموازنة فى الأجل الطويل. ويمكن القول أن تدخل الحكومة بتقديم خطة إنقاذ، يتوقف على كون المنافع المتراكمة المتوقعة من هذا التدخل أكبر نسبياً من تكلفة الخطة الموضوعة، وكذلك على ضمان أن تنفيذ تلك الخطة يتم فى إطار زمنى محدد وأنها لا تؤدى إلى الإخلال بأهداف النمو فى الأجل الطويل. وبصورة عامة يمكن الإسترشاد بثلاث قواعد أساسية عند وضع الحزم التنشيطية فى الأجل القصير، تتمثل فى القواعد التالية:

- **توجيه الأموال إلى القطاعات الأعلى ميلاً للإنفاق**

إن الهدف الأساسى من وضع الحزم التنشيطية، يتمثل فى تنشيط جانب الطلب بشكل عام، سواء كان ذلك الطلب من جانب القطاع العائلى أو قطاع الأعمال أو القطاع الحكومى. ومن ثم يجب إعطاء الأولوية فى توجيه الأموال للقطاعات ذات الميل الأعلى للإنفاق، الأمر الذى يؤدى إلى ضخ وتدوير تلك الأموال بصورة أسرع بحيث تحقق تأثيرها المنشود والمتمثل فى المحافظة على المستوى المستهدف للطلب الكلى. كما يجب إعطاء الأولوية القصوى للقطاعات التى تقرر تخفيض إنفاقها أو ميزانيتها الإستثمارية فى مواجهة الازمة، مما يعمل على إستعادة الثقة لدى المستهلكين وزيادة مستويات كل من العمالة والإستثمار (Lee, 2002). وعلى جانب تحفيز القطاع العائلى، نجد أن الميل الحدى للإنفاق لدى الفئات منخفضة أو متوسطة الدخل أكبر منه لدى الفئات ذات الدخل المرتفع، ومن ثم يجب أن توضع خطط الإنقاذ بحيث تستهدف هاتين الفئتين، وذلك من خلال تقديم الدعم المباشر، إذ أن تلك الفئات هى الأكثر ميلاً للإنفاق والأكثر تعرضاً لفقدان دخولهم. ويعد تحفيز قطاع الأعمال أكثر صعوبة من تحفيز القطاع العائلى، وفى هذا الصدد يجب التمييز بين الآثار التى تترتب على تحفيز كل من الإستثمارات القائمة والإستثمارات الجديدة، إذ أن دعم الإستثمارات القائمة قد يؤدى إلى إستغلال تلك الإستثمارات للحوافز الضريبية فى تحسين موقفها المالى الشخصى دون أن ينعكس ذلك على زيادة التشغيل أو تحقيق زيادة فى الطلب الكلى، فى حين أن تقديم الدعم للإستثمارات الجديدة يؤدى للتأثير بصورة سريعة فى الطلب الكلى، حيث يصاحب تقديم ذلك الدعم زيادة مباشرة فى الإنفاق الإستثمارى الجديد، تعمل على خلق زيادة فى الإنفاق الإستهلاكى فى نفس الوقت، وذلك من خلال إنفاق العمالة الجديدة. أما فيما يخص نصيب الحكومة من خطة تنشيط جانب الطلب، فيتمثل فى تهدئة النشاط المالى للحكومة أو ما يعرف باسم "Fiscal Relief"، وذلك من خلال وقف برامج تخفيض الإنفاق أو زيادة الضرئب أو إنسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادى من خلال الخصخصة، ويعد النصيب الحكومى من خطط الإنقاذ نشاط دائم للحكومات تنفيذاً لسياسة طويلة الأجل تهدف إلى تقليص عجز الموازنة.

- **إستخدام إجراءات سريعة التأثير ومؤقتة المدة**

فى ظل إدارة الإقتصاد القومى وفقاً لقوى السوق، من المفترض أن يستجيب الإقتصاد تلقائياً للتكيف مع أية صدمة مؤقتة يتعرض لها، وهو ما يعرف باسم التعديل التلقائى "Automatic Adjustment" حيث يعود الإقتصاد وفقاً لتلك الميكانيكية تلقائياً إلى مساره التوازنى فى الأجل الطويل، ويعاب على تلك الميكانيكية كونها تأخذ وقتاً طويلاً فى إستعادة التوازن، الأمر الذى يؤدى للإضرار ببعض القطاعات فى الأجل القصير كما يكون له آثاراً توزيعية غير مرغوبة على المجتمع. ولإسراع عملية التعديل ومواجهة الآثار غير المرغوبة تلجأ الدول إلى إستخدام الحزم التنشيطية، والتى يجب أن تكون سريعة سواء من ناحية الإعداد أو من ناحية التأثير، كذلك يجب أن تكون فى إطار زمنى محدد المدة لا يزيد عن سنة، وذلك بغرض تشجيع القطاع الخاص على التعجيل بزيادة الإستثمار حتى يستفيد من تلك الحزم، ومن ثم يجب إستبعاد السياسات التى تستغرق وقت طويلاً فى التطبيق أو التأثير. وبالإضافة إلى ما سبق يجب ألا يكون الإنقاذ قاصراً على صناعات معينة، بل يجب أن يمتد لأى قطاع يستطيع تحقيق الهدف من إنفاق الجنيه الإضافى "Bang for the Buck"، والذى يتمثل فى تنشيط الطلب فى أسرع وقت ممكن.

- **المحافظة على الوضع المالى فى الأجل الطويل وعدم خلق إختلالات هيكلية**

يرى (Gale and Orszag, 2002) أن حجم خطة الإنقاذ لا يجب أن يتعدى ١% من إجمالى الناتج المحلى، كما يجب تعويض تكلفة خطة الإنقاذ بعد الخروج من الأزمة، بحيث يتم ذلك خلال وقت لا يزيد عن الوقت الذى إستغرقه تنفيذ الخطة، وذلك للحفاظ على الموازين المالية فى الأجل الطويل. وهكذا يتضح أن الإجراءات التحفيزية قد يترتب عليها حدوث عجز فى الموازنة فى الأجل القصير، ولكن يجب تجنب أن تؤدى تلك الإجراءات إلى إحداث عجز هيكلى فى الميزانية فى الأجل الطويل. إذ أن العجز المتوقع فى الميزانية سوف يضع ضغوطاً على سعر الفائدة الذى يتنبأ به المتعاملون فى سوق المال ومن ثم

يؤثر فى قراراتهم بشكل يؤدى إلى إضعاف النمو فى الأجل الطويل، بالإضافة إلى أن تزايد العجز المتوقع بسبب خطط الإنقاذ يؤدى إلى نقص الإدخار القومى، ومن ثم الإستثمار القومى والدخل فى الأجل الطويل.

وجدير بالذكر، أن ردود أفعال الدول إزاء الأزمة الراهنة جاءت متباينة إلى حد كبير، وهو الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى درجة إدراك كل دولة لخطورة الآثار الظاهرة والكامنة للأزمة، وكذلك لكون أعراض الأزمة لم تظهر على جميع الدول بنفس الدرجة ونفس التأثير، كما أنها لم تصب جميع القطاعات بنفس الدرجة. وبصورة عامة، يمكن القول أن الإستجابات المختلفة للدول تجاه الأزمة وتنوع الإجراءات التى إتبعتها تلك الدول لمواجهة آثارها، جاءت وفقاً للأولويات والظروف الخاصة بكل دولة، والتى تتحدد على أساسها القاعدة التى تسترشد بها الدولة عند وضع خطط الإنقاذ أو الحزم التنشيطية.

ثالثاً: قنوات تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة

تتعدد أسباب الأزمات التى تؤثر على قطاع السياحة، ويلخص الشكل رقم (٢) تلك الأسباب، والتى تتضمن الأسباب البيئية مثل الزلازل والأعاصير والسيول، والأمراض والأوبئة، والأسباب السياسية والإقتصادية، وحوادث النقل مثل حوادث الطائرات والسفن والقطارات، والحروب والثورات والتظاهرات، وأخيراً، الإرهاب والعمليات الإجرامية. ولقد عانت مصر وما زالت تعانى من أزمات الإرهاب والتفجيرات التى حدثت منذ ثلاثة عقود، والتى كان لها العديد من الآثار السلبية على السياحة المصرية، وجدير بالذكر أن القطاع السياحى المصرى إستطاع أن يستعيد نموه بسرعة كبيرة بعد كل واحدة من تلك الأزمات، وتعد حادثة الاقصر الشهيرة فى عام ١٩٨٧، هى الإستثناء الوحيد من هذا الإتجاه، حيث أدت تلك الحادثة إلى إنخفاض ملحوظ فى إيرادات قطاع السياحة لم يتعافى منه القطاع إلا بعد عام ١٩٩٢.

وقد أكد مجلس السياحة والسفر العالمى، على أنه بعد أربعة أعوام من النمو المتواصل للقطاع السياحى على مستوى العالم، تراجعت معدلات نمو صناعة السياحة

والسفر بشكل كبير فى عام ٢٠٠٨ كنتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية، وأن معدل نمو تلك الصناعة فى العام الماضى كان هو الأضعف منذ فترة الركود التى شهدتها صناعة السياحة خلال الفترة منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٣، عندما تضررت صناعة السياحة والسفر كنتيجة لهجمات الحادى عشر من سبتمبر فى عام ٢٠٠١، وإنتشار مرض سارس فى جنوب شرق أسيا.

الشكل رقم (٢)

أسباب الأزمات التى تؤثر على قطاع السياحة

أسباب الأزمات التى تؤثر على قطاع السياحة

أسباب بيئية

أسباب سياسية

أسباب إقتصادية

الأمراض والأوبئة

الإرهاب

حوادث النقل

المصدر: إعداد الباحثان.

ويمكن تصنيف الأزمة المالية الراهنة، ضمن الأسباب الإقتصادية لحدوث الأزمات، والتى تؤثر على القطاع السياحى من خلال قناتين أساسيتين هما الإنفاق الإستثمارى والإنفاق الإستهلاكى، إذ نتج عن تلك الأزمة تدهور حاد فى ثقة كل من المستهلكين والمستثمرين، بالإضافة إلى تراجع الإنفاق بشكل عام فى جميع أنحاء العالم كنتيجة لحالة الركود المصاحبة للأزمة. وفيما يخص <u>الإنفاق الإستثمارى</u> أى إنفاق المنشآت العاملة فى صناعة السياحة والسفر –سواء كانت تلك المنشآت تابعة للدولة أو تابعة للقطاع الخاص– فإنه من المتوقع أن ينخفض هذا الإنفاق بشدة فى ظل الأزمة الراهنة والتى جعلت الشركات

العاملة فى جميع المجالات بدون إستثناء تخفض من نفقاتها، حيث أنه من المتوقع أن ينخفض الإنفاق الرأسمالى الحقيقى فى صناعة السياحة والسفر بنسبة تبلغ حوالى ٥,٢٥% فى عام ٢٠٠٩، هذا فضلاً عن تسريح جانباً كبيراً من العمالة فى تلك الصناعة. أما فيما يتعلق بالإنفاق الإستهلاكى فإنه من المتوقع أن تؤثر الأزمة سلباً على حجم الطلب السياحى سواء على السياحة الداخلية أو الخارجية، هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر فإنه من المتوقع أن يكون للأزمة تأثيراً سلبياً على كل من نفقات السائحين وعدد الليالى السياحية، حيث أن الأسر سوف تلجأ إلى تخفيض ميزانياتها المخصصة للسفر، وكذلك القيام بالسفر لمدد قصيرة، ولقد أشارت نتائج دراسة أعدها مجلس السياحة والسفر العالمى بالتعاون مع مجموعة أبحاث أكسفورد الإقتصادية إلى أنه يغلب على الأجازات حالياً قصر المدة، حيث يرغب السائحين فى الترفيه عن أنفسهم ولكن فى مدة قصيرة نظراً للأزمة المالية والإقتصادية الراهنة(مجلس السياحة والسفر العالمى).

ولقد أشارت نتائج الدراسة سالفة الذكر، أن وضع صناعة السياحة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ كان جيداً بشكل عام، وذلك بالرغم من التدهور فى الإقتصاد العالمى، إلا أن تصاعد الأزمة فى بقية أشهر السنة أدى إلى أن تفقد صناعة السياحة والسفر قوة الدفع خلال النصف الثانى من العام الماضى، إلى أن سقطت هذه الصناعة فى الركود فى الوقت الحالى، حيث أكدت تلك الدراسة على أن الطلب على السفر العالمى، قد تراجع بنسبة ١% خلال الفترة من يوليو وحتى ديسمبر من عام ٢٠٠٨ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٧. ويتوقع مجلس السياحة والسفر العالمى، أن تعانى صناعة السياحة من عامين شديدى الصعوبة (٢٠٠٩-٢٠١٠)، إلى أن تلتقط أنفاسها بعد ذلك وتعود للإزدهار من جديد. كما يؤكد البعض أن عام ٢٠٠٩ سيكون بمثابة سنة كبيسة علي السياحة في مصر، حيث تم تقدير خسائر قطاع السياحة من جراء حدوث الأزمة بنسبة تبلغ حوالى ٣٠% وتزداد في شهور الصيف لتصل إلي ما يقرب من ٦٠%.

رابعاً: رد فعل صناعة السياحة فى مواجهة الأزمة

تواجه صناعة السياحة العديد من المشكلات كنتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية، ولذلك قامت العديد من المنشآت العاملة فى تلك الصناعة على مستوى العالم باتخاذ بعض التدابير والإجراءات لضغط نفقاتها أثناء الأزمة، وتتمثل تلك الإجراءات فيما يلى:

- قامت المنشآت السياحية بتخفيض ميزانيات الأنشطة الترويجية والتسويقية وإتباع سياسة التجميد أو دعنا ننتظر لنرى"wait and watch".
- لم تقم الفنادق بتخفيض الأسعار وذلك من أجل الحفاظ على مستوى التدفقات النقدية الواردة إليها وتغطية نفقاتها الثابتة، وفى مقابل ذلك قامت بمنح عملائها عروضاً خاصة مثل منح العميل ليلة مجانية إذا قضى ليلتين فى الفندق.
- قامت شركات الطيران بتخفيض عدد المناطق التى تتوقف فيها الرحلة، وتخفيض عدد الرحلات لنفس الخط "Rout"، كما أصبحت تلك الشركات تقوم باستخدام أو تأجير طائرات أصغر حجماً من أجل توفير الوقود ومصروفات الصيانة.

المحور الثالث

سيناريوهات إنخفاض الطلب السياحى على مصر كنتيجة للأزمة العالمية

يتسم قطاع السياحة بتعدد وتشابك العلاقات مع القطاعات الأخرى فى الإقتصاد، ومن ثم يمكن التمييز بين نوعين من الآثار التى تحدث فى هذا القطاع إستجابة لأية صدمة خارجية "External Shock"، يتمثل النوع الأول فى الآثار المباشرة التى تصيب هذا القطاع والقطاعات المرتبطة به، بينما يتمثل النوع الثانى فى الآثار غير المباشرة التى تصيب الإقتصاد ككل، والتى تحدث بفعل ما يسمى بأثر الإنتشار "Spillover Effect".

وفى محاولة لتطبيق أساليب القياس الإقتصادى فى مجال إستقراء الآثار الإقتصادية لقطاع السياحة، يمكن التمييز بين هدفين أساسيين لإستخدام نماذج الإقتصاد القياسى، يعتمد الهدف الأول على ما يسمى بدراسة أثر الحدث"Event Study" أو تحليل الأثر "Impact Analysis"، ويعتمد هذا الأسلوب على تحليل السلاسل الزمنية، حيث يتم تحليل سلوك المتغيرات قبل وبعد الحدث، وذلك بغرض إستبيان مدى تأثر المتغيرات محل الدراسة كنتيجة للحدث، وكذلك بناء توقعات مستقبلية تفيد صانعى السياسة فى التخطيط لمواجهة أو للإستفادة من آثار الحدث فى المستقبل. وتعطى مخرجات هذا الأسلوب إتجاهات عامة – وإن كانت كمية– عن مدى تأثير الحدث فى المتغيرات التجميعية، والتى تتضمن كل من الآثار المباشرة وغير المباشرة. ويتمثل الهدف الثانى فى قياس الآثار المباشرة التى تخص قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به من جهه، والآثار غير المباشرة من جهة أخرى، أو ما يسمى بتحليل الترابطات "Linkage Analysis". ولقد بدأ إستخدام نماذج الإقتصاد القياسى فى مجال السياحة منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضى، حيث شاع إستخدام نموذج المدخلات والمخرجات (I-O Model) فى نمذجة إقتصاديات السياحة. ووفقاً لهذا النموذج والذى يعد (Fletcher, 1989) من رواد تطبيقه، يتم تتبع مسارات الإنفاق السياحى بين جميع الوحدات العاملة فى مجال صناعة السياحة، مثل الفنادق والمطاعم وخطوط الطيران من جهة، وسلسلة المنتجين، مثل المزارع التى تنتج الطعام والشركات التى تقدم الخدمات السياحية والترفيهية من جهة أخرى، ويتميز هذا

النوع من النماذج بأنه يأخذ فى الإعتبار جميع المدخلات من كافة القطاعات التى ترتبط بالنشاط السياحى. ولقد تطور نموذج المدخلات والمخرجات بعد ذلك ليتضمن إستخدام العديد من النماذج الرياضية المتقدمة، مثل مصفوفة المحاسبة الإجتماعية "Social Accounting Matrix (SAM)" كما ذكر (Wagner, 1997)، أو النماذج الحسابية للتوازن العام "Computable General Equilibrium (CGE)"، والتى تقيس الإعتمادات المتبادلة بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى فى الإقتصاد فى ظل مرونة أسعار عوامل الإنتاج كما ورد فى (Jensen and Wanhill, 2002).

أما فيما يخص النماذج التى تقيس الآثار غير المباشرة فقط، فيتم تتبع أثر الدخل الإضافى الذى يحصل عليه القطاع العائلى –العمالة فى قطاع السياحة– على الإقتصاد القومى، سواء من خلال نموذج المضاعف الكلى أو القطاعى (Sheldon, 1993)، ويعتمد هذا النوع من النماذج على التحليل التجميعى "Aggregate Analysis" فى قياس أثر النشاط السياحى على الإقتصاد القومى. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من النماذج القياسية لا تعتمد على هذه التفرقة القاطعة بين الآثار المباشرة وغير المباشرة، وتعتمد فى القياس على تحديد أهم الآثار على المتغيرات محل الدراسة سواء المباشرة منها أو غير المباشرة كما أوضح (Hamal, 1997)، وتعتمد الدراسة على إستخدام هذا المنهج فى تحليلها لأثر الأزمة المالية العالمية على القطاع السياحى المصرى.

وإستناداً إلى ما سبق، فقد حاولت الدراسة المزج بين هدف قياس حجم الطلب السياحى، وهدف تحليل أثر الحدث –الأزمة المالية العالمية– على هذا الطلب، وذلك من خلال: أولاً بناء نموذج لتقدير دالة الطلب على السياحة فى مصر، باستخدام بيانات سنوية تبدأ من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٨، ثم إستخدام نتائج تقدير هذا النموذج فى بناء توقعات مستقبلية للطلب السياحى. ثانياً بناء محاكيات للطلب السياحى فى السنوات الثلاث القادمة فى ظل سيناريوهين مختلفين للأزمة المالية العالمية.

أولاً: تقدير دالة الطلب السياحى فى مصر

أكدت العديد من الدراسات القياسية، مثل كل من (Archer, 1977)، (Fletcher, 1989)، (Fletcher, 1994)، (Hamal, 1997)، (Hamal, 1998) على وجود علاقة بين الطلب السياحى كمتغير تابع، والعديد من المتغيرات المستقلة التى تفسر هذا الطلب. و لقد تم إختيار المتغيرات المحددة لدالة الطلب السياحى على أساس كل من النظرية الإقتصادية والدراسات التطبيقية التى تناولت تقدير دالة الطلب السياحى على المستوى التجميعى كما ذكر (Hamal, 1997)، وفى الجزء التالى سوف تتم الإشارة إلى أسباب إختيار تلك المتغيرات ومدى أهميتها.

فيما يتعلق بكيفية قياس النمو السياحى، فهناك عدة مؤشرات يتم إستخدامها لهذا الغرض بعضها كمى وبعضها نوعى. ويعد كل من متوسط عدد السائحين الوافدين للدولة ومتوسط عدد الليالى السياحية، من المؤشرات الكمية التى تستخدم بصورة شائعة فى تحليل النمو السياحى، كما قد تستخدم بعض المؤشرات الأخرى مثل عدد الزائرين لمناطق الجذب السياحى –عدد زوار المتاحف على سبيل المثال–، ومنافذ بيع التجزئة، ومتوسط إنفاق السائح. أما بالنسبة لكل من درجة التحسن فى الطرق السريعة المؤدية إلى المقاصد السياحية، ودرجة إهتمام الحكومة بالتخطيط والتنمية الإقليمية للسياحة والتعاون مع الدول المجاورة أو ذات الإهتمام المشترك فى مجال السياحة، فتعد من ضمن المؤشرات النوعية التى تستخدم فى تحليل النمو السياحى. وبصورة عامة تتمثل المؤشرات الأكثر إستخداماً فى تقدير الطلب السياحى فى كل من عدد السائحين وعدد الليالى السياحية والإنفاق السياحى. وتتم المفاضلة بين إستخدام عدد السائحين وعدد الليالى السياحية فى النماذج القياسية، إعتماداً على نتائج إختبارات الإستقرار "Stationary Tests" للبيانات الخاصة بكل منهما، والتى تتمثل فى إختبار جذر الوحدة "Unit Root Test". وإذا أوضحت نتائج الإختبار إستقرار البيانات، فإن ذلك يعنى عدم تأثر متوسطها أو تغايرها أو تباينها بعنصر الزمن، ومن ثم يمكن الإعتماد على النتائج المقدرة باستخدام تلك البيانات، فى تفسير الظاهرة والتنبؤ بها ورسم السياسات التى يمكن أن تؤثر فى إتجاهها. أما إذا أظهرت نتائج الإختبار عدم إستقرار البيانات، بمعنى إحتواءها على إتجاه زمنى أو تقلبات

موسمية، فإن إستخدامها فى تقدير النموذج قد يؤدى إلى التوصل لنتائج زائفة "Spurious". ونظراً لصعوبة وعدم دقة إحتساب الإنفاق السياحى بسبب تعدد القطاعات التى يصيبها ذلك الإنفاق، فإن العديد من الدول تعتمد على أعداد السائحين بدلاً من الإنفاق السياحى فى قياسها للنمو السياحى (Frechtling, 1987). ولقد إستخدمت الدراسة كل من عدد السائحين وعدد الليالى السياحية كمؤشر على النمو السياحى، نظراً لتوافر بيانات كافية عن هذين المتغيرين.

أما بالنسبة لتحليل أثر الأسعار على الطلب السياحى، فتوجد العديد من الصعوبات التى تواجه إختيار المؤشر المعبر عن ذلك المتغير، ومن تلك الصعوبات أن السعر يجب أن يتضمن سعر الصرف الذى يقارن به السائح بين أسعار السلع والخدمات وتكلفة السفر إعتماداً على المسافة إلى الدولة التى يقصدها، وكذلك التغيرات فى القوة الشرائية لعملة السائح من دولة لآخرى بسبب تغيرات سعر الصرف، بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة والتى يقدرها السائح بناءً على توقيت السياحة والمخاطر التى يمكن أن يتعرض لها فى بلد المقصد، سواء كانت تلك المخاطر راجعة إلى التقدير الشخصى للسائح، أو أنها تعد من المخاطر التى تعلنها جهات التصنيف الدولية للبلدان السياحية والتى تؤثر بلا شك على الأسعار، إن ما سبق يجعل من إختيار مؤشر الأسعار كأحد محددات دالة الطلب السياحى أمراً غير يسيراً. الأمر الذى دعى العديد من الدراسات التطبيقية إلى إستخدام متغيرات عديدة فى محاولة لحصر أثر الأسعار على الطلب السياحى، منها سعر الصرف الإسمى، وسعر الصرف الفعال، والتقلب فى أسعار الصرف، والأسعار النسبية بين البلدين، كما قامت بعض الدراسات بدمج سعر الصرف الإسمى مع الأسعار النسبية، أى أنها إستخدمت سعر الصرف الحقيقى، فى حين إستخدمت دراسات أخرى سعر الصرف الحقيقى المرجح بنسبة حجم التجارة بين البلدين إلى أهم شركاء التجارة أى سعر الصرف الحقيقى الفعال.

وفيما يتعلق بالدخل فإنه لا يوجد مقياس موحد يتم إستخدامه فى تقدير أثر هذا المتغير على السياحة العالمية، وذلك نظراً لإختلاف الظروف الإقتصادية لكل دولة ومن ثم تستخدم الدراسات أى من الدخل الشخصى المتاح أو متوسط نصيب الفرد من الدخل

كمؤشر على ذلك المتغير، ولقد إعتمدت الدراسة على متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى للتعبير عن ذلك المتغير. وبصورة عامة، يتوقف إختيار عدد المتغيرات المدرجة فى النموذج على كل من عدد المشاهدات، ودرجات الحرية فى النموذج، وكذلك على المقدرة التفسيرية للنموذج المقدر.

وفى هذه الدراسة تم تقدير دالة الطلب على السياحة فى مصر، كما يتضح من المعادلة رقم (١)، من خلال تقدير كل من أعداد السائحين الوافدين (T)، وعدد الليالى السياحية (N) التى يقضيها السائح، كمتغيرات تقريبية "Proxies" للطلب السياحى (D)، وذلك باستخدام ثلاثة متغيرات إقتصادية تتمثل فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى الدولة التى يفد منها السائح (Y)، وسعر الصرف الإسمى الفعال (EEX)، والأسعار النسبية (RP) والتى تعكس مستوى الأسعار فى مصر(DP) مقارنة بمستوى الأسعار الأجنبية (FP) فى دولة السائح. كما تم إستخدام الدوال المقدرة، فى صياغة السيناريوهات المحتملة للأزمة وإستخلاص تأثير الأزمة فى ظل تلك السيناريوهات، على كل من أعداد السائحين وعدد الليالى السياحية خلال السنوات الثلاث القادمة.

$$D = f(Y, EEX, RP) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وتتوقع الدراسة وجود علاقة طردية بين عدد السائحين ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى، فى حين تتوقع أن العلاقة عكسية بين مستوى الأسعار النسبية وعدد السائحين. وفيما يخص تأثير التغير فى سعر الصرف، ترى الدراسة أنه من المحتمل أن يؤدى إرتفاع سعر الصرف (إنخفاض قيمة الجنيه المصرى)، إلى إرتفاع القوة الشرائية لعملة السائح فى السوق المصرى، ومن ثم يزداد عدد السائحين الوافدين إلى مصر. وعلى العكس من ذلك فإن إرتفاع قيمة الجنيه المصرى من المحتمل أن يؤدى إلى زيادة إنفاق السائح على نفس البرنامج السابق –قبل الأزمة– مقدراً بعملة السائح –مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة– ومن ثم ينتج عن ذلك إحجام الكثير من الأفراد عن السفر، أو توجه السائحين إلى مناطق أخرى، أو إنخفاض فترة إقامة السائح منعكسة فى عدد الليالى التى يقضيها. أما إذا إنتقل تأثير سعر الصرف إلى الأسعار "Pass Through Effect" بصورة

مباشرة وفى الحال، فإن الدراسة تتوقع عدم معنوية تأثير سعر الصرف، بل إن تأثير إرتفاع سعر الصرف على كل من أعداد السائحين وعدد الليالى التى يقضونها قد يكون سلبياً، وخاصة إذا تأثرت الأسعار المحلية بنسبة أكبر من تلك التى تغير بها سعر الصرف، ووفقاً لما سبق فإن الإشارة المتوقعة لتأثير سعرالصرف على السياحة غير محددة.

- **النموذج المقترح والبيانات المستخدمة**

تأسيساً على ما سبق، تتمثل المتغيرات المدرجة فى النموذج المقترح فى المتغيرات التالية:

LT_i يعبر عن لوغاريتم عدد السائحين القادمين من المنطقة I.

LN_i يعبر عن لوغاريتم عدد الليالى السياحية التى يقضيها السائحون القادمون من المنطقة I.

LY_i يعبر عن لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى المنطقة السياحية I، وتوضح قيمة معامل هذا المتغير مرونة الطلب الدخلية، والتى تعكس تأثير تغير الدخل على الطلب السياحى، متمثلاً فى أعداد السائحين أو الليالى التى يقضونها.

$LEEX_i$ يعبر عن لوغاريتم المتوسط السنوى لسعر الصرف الإسمى الفعال مع كل منطقة من المناطق التى يفد منها السائحون.

LAGDP يعبر عن لوغاريتم متوسط معدل نمو الدخل العالمى، وهو عبارة عن متوسط معدل نمو الدخل للولايات المتحدة وأوروبا.

LDP يعبر عن لوغاريتم الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر، وتعكس قيمة معامل هذا المتغير مرونة الطلب السعرية.

LFP يعبر عن لوغاريتم الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى المنطقة التى يفد منها السائحون، وتعبر قيمة معامل هذا المتغير عن مرونة الطلب التقاطعية "Cross Elasticity"، ومن المتوقع أن تكون إشارة هذا المعامل موجبة، حيث أن إرتفاع الأسعار فى بلد السائح يدفعه للبحث عن مقاصد سياحية بديلة أرخص سعراً، ومن ثم يزداد عدد السائحين الوافدين إلى المقاصد محل الدراسة.

ويتضح من المعادلتن التاليتين، أن النموذج المقترح يتكون من معادلة واحدة تأخذ شكل اللوغاريتم المزدوج الخطى "Double log Linear Functional Form"، بحيث يتم تقدير أعداد السائحين من خلال النموذج الأول، وعدد اليالى السياحية من خلال النموذج الثانى، وذلك بالنسبة لخمس مناطق أساسية يتوافد منها السائحون بحسب تصنيف المنظمة العالمية للسياحة، وتتمثل تلك المناطق فى أوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، وأمريكا (الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية)، وآسيا والباسيفيك.

النموذج الأول .... $LT_{it}=\alpha_{i0}+\alpha_{i1}LY_t+\alpha_{i2}LRP_t+\alpha_{i3}\,LEEX_{it}+\varepsilon$

النموذج الثانى .... $LN_{it}=\alpha_{i0}+\alpha_{i1}LY_t+\alpha_{i2}LRP_t+\alpha_{i3}\,LEEX_{it}+\eta$

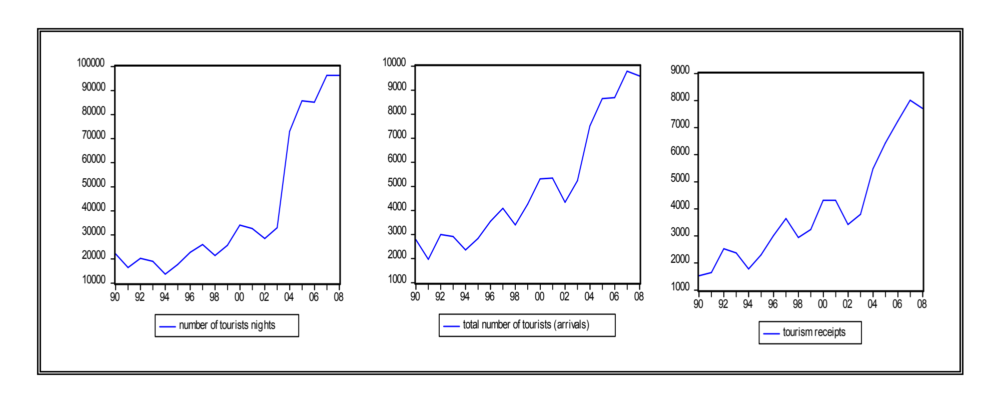
ويرجع إختيار هذا الشكل الرياضى لتقدير دالة الطلب، لعدة أسباب منها سهولة التقدير، وأن هذا الشكل يعطى جودة توفيق عالية "Superior Fit"، كما يمكن تفسير معلماته المقدرة كمرونات، هذا فضلاً عن شيوع إستخدام ذلك الشكل الرياضى فى تقدير دوال الطلب السياحى فى العديد من الدراسات مثل كل من (Witt and Witt, 1992)، و(Kulendran, 1995)، و(Hamal, 1997) ، و(Hamal, 1998).

وتغطي السلاسل الزمنية للمتغيرات الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٧، ويوضح الشكل رقم (٣) تطور إجمالى عدد السائحين الوافدين إلى مصر، وكذلك عدد الليالى السياحية والمتحصلات من السياحة خلال فترة الدراسة، ويلاحظ من هذا الشكل أن

المتحصلات من السياحة تأخذ نفس إتجاه عدد الليالى السياحية، حيث تزداد المتحصلات من السياحة بزيادة كل من عدد الليالى السياحية والإنفاق السياحى والذى يقدره البنك المركزى فى المتوسط بحوالى ٨٥ دولار فى فى الليلة.

الشكل رقم (٣)

تطور إجمالى أعداد السائحين والليالى السياحية ومتحصلات السياحة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٨



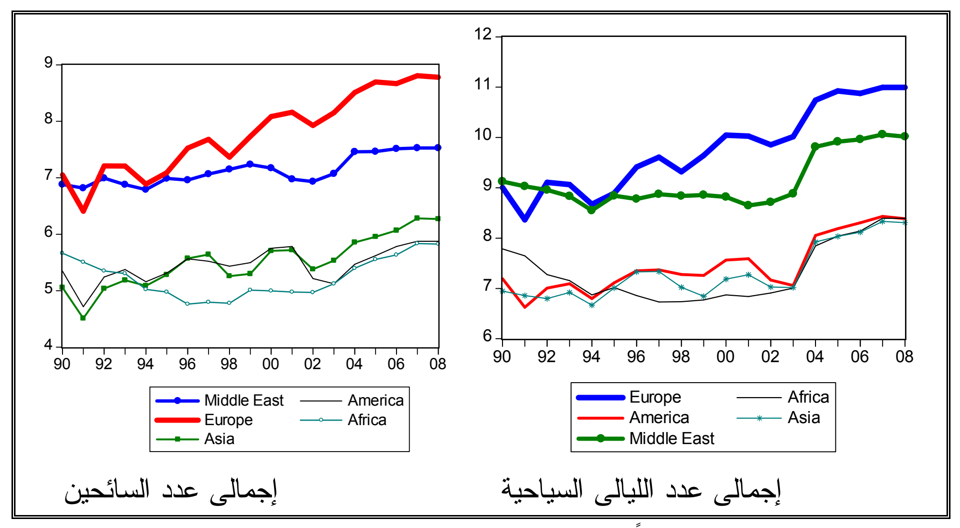
المصدر: إعداد الباحثان، إستناداً إلى البيانات المستخدمة فى الدراسة.

كما يوضح الشكل رقم (٤)، السلاسل الزمنية لكل من إجمالى عدد السائحين وعدد الليالى السياحية بحسب المناطق التى يتوافد منها السائحون إلى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٧. ولقد جمعت البيانات الخاصة بالمتغيرات المدرجة فى نموذج الدراسة، من خلال الإحصاءات المالية العالمية (IFS)، والصادرة عن صندوق النقد الدولي، عدا بيانات معدل الصرف الفعال، فقد تم الحصول عليها عن طريق "The Economist Intelligence Unit (EIU)"، أما فيما يخص مستوى الأسعار النسبية، فقد تم إستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى مصر مقارناً بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى المنطقة التى يفد منها السائح، مع إعتبار سنة ٢٠٠٠ هى سنة الأساس.

الشكل رقم (٤)

تطور إجمالى عدد السائحين وعدد الليالى السياحية بحسب المناطق التى يتوافد منها السائحون إلى مصر

(خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٨)



المصدر: إعداد الباحثان، إستناداً إلى البيانات المستخدمة فى الدراسة.

ثانياً: سيناريوهات تأثير الأزمة العالمية على الطلب السياحى

يتناول هذا الجزء، إفتراض بعض السيناريوهات الخاصة بدراسة سلوك أعداد السائحين وعدد الليالى السياحية فى ظل الأزمة المالية العالمية. حيث يتم تقدير ما يسمى بالسيناريو المرجعى أو الأساسى "Baseline Scenario"، والذى يقدم بعض التنبؤات المستقبلية للطلب السياحى إعتماداً على البيانات الأساسية للنموذج المقدر لدالة الطلب السياحى، مع إفتراض إستمرار نمو المتغيرات المدرجة بالنموذج فى السنوات الثلاث القادمة على نفس النمط الإتجاهى لها خلال السنوات السابقة. ويفترض هذا السيناريو عدم وجود تدخل من جانب صانعى السياسة، وهو الأمر الذى يعنى أن تلك التنبؤات لا تأخذ أثر الأزمة فى الإعتبار، أى أنها تنبؤات أساسية حيث أن أساس إتجاه المتغيرات الحاكمة للنموذج لم يتغير، ومن ثم يمكن أن يطلق على هذا السيناريو إسم سيناريو ما قبل الأزمة.

وبعد ذلك يتم إعادة تقدير النموذج بعد الأخذ فى الإعتبار التغيرات المتوقعة فى أحد المتغيرات المدرجة بالنموذج والناجمة عن الأزمة المالية العالمية –السيناريوهات– مثل الإنخفاض المتوقع فى معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى الدول التى يفد منها السائحون، وذلك بافتراض إستمرار المتغيرات الأخرى فى النموذج على نفس نمط تغيرها السابق. وبمقارنة الطلب السياحى فى السيناريو الموضوع (بعد تأثره بالأزمة)، بنظيره فى السيناريو المرجعى (قبل الأزمة)، يمكن إستقراء أثر الأزمة العالمية على الطلب السياحى فى مصر خلال الثلاث سنوات القادمة، فى ظل سيناريوهين لإنخفاض معدل نمو الدخل بمقدار ١% و٢% خلال الثلاث سنوات القادمة.

ثالثاً: نتائج التقدير

فيما يلى تستعرض الدراسة، نتائج تقدير النموذج المقترح والتى تنقسم إلى جزئين أساسيين، يتمثل الجزء الأول فى عرض وتحليل نتائج تقدير دالة الطلب السياحى فى مصر، بالنسبة للخمس مناطق الأساسية التى يتوافد منها السائحون. بينما يتناول الجزء الثانى مناقشة نتائج تقدير سيناريوهات إنخفاض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى الدول التى يفد منها السائحون إلى مصر.

١– تقدير دالة الطلب السياحى فى مصر

توضح نتائج إختبار جذر الوحدة، باستخدام إختبار ديكى – فوللر الموسع (ADF)، والواردة بالجدول رقم (٣)، عدم إستقرار بعض السلاسل الزمنية لعدد من متغيرات الدراسة. كما تشير تلك النتائج إلى إختلاف درجات تكامل المتغيرات، حيث يمكن الحصول على سلسلة مستقرة فى الفرق الأول لبعض المتغيرات، وفى الفرق الثانى لمتغيرات أخرى، الأمر الذى يصعب معه إستخدام نماذج أكثر تقدماً مثل نموذج تصحيح الخطأ ونموذج التكامل المشترك، لاسيما فى ظل محدودية البيانات. وتأسيساً على ذلك إستخدمت الدراسة نموذج اللوغاريتم المزدوج السابق الإشارة إليه فى تقدير دالة الطلب السياحى فى مصر.

الجدول رقم (٣)
نتائج إختبار جذر الوحدة لإستقرار المتغيرات المستخدمة فى الدراسة

المتغير	ADF	درجة السكون	المتغير	ADF	درجة السكون
LTT إجمالى عدد السائحين	-2.775 (-2.689)	I(1)	LNN إجمالى عدد الليالى السياحية	-3.159 (-2.689)	I(1)
LTEU عدد السائحين من أوروبا	-3.648 (-2.689)	I(1)	LNEU الليالى السياحية من أوروبا	-10.853 (-2.689)	I(1)
LTME عدد السائحين من الشرق الأوسط	-3.464 (-2.689)	I(1)	LNME الليالى السياحية من الشرق الأوسط	-10.187 (-2.689)	I(1)
LTAM عدد السائحين من أمريكا	-3.700 (-2.689)	I(1)	LNAM الليالى السياحية من أمريكا	-13.270 (-2.689)	I(1)
LTAF عدد السائحين من أقريقبا	-3.413 (-2.689)	I(2)	LNAF الليالى السياحية من أفريقيا	-3.836 (-2.689)	I(2)
LTAS عدد السائحين من آسيا	-5.540 (-2.689)	I(2)	LNAS الليالى السياحية من آسيا	-4.119 (-2.689)	I(1)
LEER سعر الصرف الفعال	-2.409 (-1.958)	I(2)	LUSAP مستوى الأسعار فى أمريكا	-3.381 (-2.689)	I(2)
USAGDP معدل نمو الدخل فى أمريكا	-4.703 (-2.689)	I(2)	EUGDP متوسط معل النمو لدول أوروبا	-7.891693 (-2.689)	I(1)
LRP الأسعار النسبية	-3.044 (-2.689)	I(0)	LDP مستوى الأسعار فى مصر	-3.987 (-2.689)	I(1)
القيمة الحرجة بين الأقواس عند مستوي معنوية α =١%، إنظر (MacKinnon, 1991)					

المصدر: إعداد الباحثان، إستناداً إلى البيانات المستخدمة فى الدراسة.

وجدير بالذكر أنه عند تقدير نموذج الدراسة باستخدام متغير مستوى الأسعار فى مصر، ومستوى الأسعار فى كل منطقة سياحية يفد منها السائحون إلى مصر، جائت تلك المتغيرات بإشارات غير متوقعة، فضلاً عن عدم معنويتها. فى حين أدى إستخدام مستوى الأسعار النسبية بدلاً من مستوى الأسعار فى كل منطقة سياحية، إلى تحسن نتائج التقدير، حيث إزدادت المقدرة التفسيرية للنموذج المقدر. وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه قد تم معالجة جميع مشكلات التقدير، والتى تتمثل فى عدم ثبات التباين، والإمتداد الخطى، والإرتباط الذاتى، وهو الأمر الذى يتضح من خلال المؤشرات القياسية الدالة على ذلك فى جداول التقدير بملحق الدراسة رقم (١). وفيما يلى يتم إستعراض نتائج التقدير للأعداد الإجمالية، وكذلك لكل منطقة سياحية على حدة.

- **إجمالى أعداد السائحين والليالى السياحية**

يوضح الجدول رقم (١) بالملحق، نتائج تقدير النموذج بالنسبة لإجمالى عدد السائحين الوافدين إلى مصر، وكذلك إجمالى عدد الليالى السياحية التى يقضونها. وتشير النتائج إلى معنوية تأثير جميع المتغيرات عند مستوى معنوية ٥%، فيما عدا سعر الصرف، وإلى أن المعاملات المقدرة حملت الإشارات المتوقعة لها. ويتبين من النتائج أن تأثير متوسط الدخل العالمى –محسوباً بمتوسط الدخل فى أوروبا والولايات المتحدة– على عدد السائحين الوافدين إلى مصر، يبلغ حوالى ٠,٧٥ فى المتوسط، أى أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى على مستوى العالم (AGDP) بمقدار ١%، تؤدى إلى زيادة أعداد السائحين المتوافدين على مصر بنسبة تبلغ ٠,٧٥%. كما يتضح أن عدد السائحين يتأثر بصورة سلبية بمستوى الأسعار فى مصر، حيث يؤدى إرتفاع الأسعار فى مصر بنسبة ١% –مقارنة بمتوسط مستوى الأسعارالعالمية– إلى إنخفاض عدد السائحين بنسبة تصل إلى ١,٩٦%، ويمكن إرجاع إرتفاع حساسية أعداد السائحين إلى الأسعار النسبية، إلى زيادة إنخراط الإقتصاد المصرى فى منظومة الإقتصاد العالمى، وكذلك زيادة المنافسة العالمية فى صناعة السياحة، حيث يقارن السائح بين المقاصد السياحية البديلة والأرخص سعراً، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يمكن القول أن معظم السياحة الوافدة إلى مصر تصنف كسياحة ترفيهية. كما تشير النتائج إلى أن سعر الصرف الفعال لا

يمارس أى تأثير معنوى على أعداد السائحين، وهو الأمر الذى ربما يرجع إلى أن إنتقال أثر التغيرات فى سعر الصرف إلى الأسعار المحلية يحدث بصورة سريعة، الأمر الذى يعكس ظاهرة إنتقال الأثر "Pass Through Effect". وفيما يتعلق بعدد الليالى السياحية، فلقد جائت جميع المتغيرات معنوية عند مستوى معنوية ٥% وبإشاراتها المتوقعة، عدا سعر الصرف أيضاً. ولقد أظهرت البيانات أن زيادة متوسط الدخل الحقيقى بمقدار ١%، تؤدى إلى زيادة عدد الليالى التى يقضيها السائح الأوروبى بمقدار٠,٩%. أما بالنسبة للأسعار النسبية فيتضح أن مرونة الليالى السياحية للأسعار النسبية أقل من مثيلتها فى النموذج الخاص بأعداد السائحين، حيث تبلغ 1.96- فى مقابل 2.14- لأعداد السائحين، ويمكن تفسير ذلك بأن السائح قبل أن يتوجه للمقصد السياحى تكون أمامه العديد من الإختيارات، فى حين أنه عندما يتواجد بالفعل فى المقصد السياحى تقل أمامه الإختيارات.

ويقدم الجدول رقم (٤) ملخصاً لنتائج تقدير النموذج بالنسبة لجميع المناطق التى شملتها الدراسة، وفيما يلى يتم تناول تلك النتائج بالتحليل، وذلك وفقاً للمنطقة التى يفد منها السائحون إلى مصر.

الجدول رقم (٤)

ملخص تقديرات نماذج الطلب السياحى

المنطقة	الإجمالى		أوروبا		الشرق الأوسط		أمريكا		أفريقيا		آسيا	
النموذج / المتغير	عدد السائحين	عدد الليالى السياحية	عدد السائحين	عدد الليالى السياحية	عدد السائحين	عدد الليالى السياحية	عدد السائحين	عدد الليالى السياحية	عدد السائحين	عدد الليالى السياحية	عدد السائحين	عدد الليالى السياحية
متوسط الدخل	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
سعر الصرف	X	X	X	√	X	X	√	X	X	X	X	X
الأسعار النسبية	√	√	√	√	X	X	√	√	√	√	√	√
√= معنوى عند ٥% X= غير معنوى												

المصدر: إعداد الباحثان، إعتماداً على نتائج تقدير دالة الطلب السياحى.

- **السياحة الوافدة من أوروبا**

يتضح من الجدول رقم (٢) بالملحق، نتائج تقدير النموذج بالنسبة للسياحة الأوروبية والتى تشكل النصيب الأكبر من السياحة الوافدة إلى مصر. وتشير النتائج إلى معنوية تأثير جميع المتغيرات، عدا سعر الصرف الفعال بين مصر ودول أوروبا. وفيما يخص تأثير متوسط الدخل فى أوروبا على عدد السائحين القادمين إلى مصر، أظهرت البيانات أنه يبلغ ٠,٤٤ فى المتوسط، أى أن الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى بمقدار ١%، تؤدى إلى زيادة عدد السائحين بنسبة تبلغ ٠,٤٤%، وتعد تلك النسبة منخفضة مقارنة بالسياحة الأوروبية إلى إندونسيا على سبيل المثال والتى تبلغ ٠,٧٢٣. كما أوضحت النتائج تأثر عدد السائحين سلباً بمستوى الأسعار فى مصر، حيث يؤدى إرتفاع الأسعار فى مصر بنسبة ١% مقارنة بمتوسط مستوى الأسعار فى أوروبا إلى إنخفاض عدد السائحين بنسبة تصل إلى ٠,٢٣%. وبالنسبة إلى النموذج الخاص بعدد الليالى السياحية، فقد أكدت النتائج على معنوية جميع المتغيرات وصحة الإشارت المتوقعة. ويتضح من النتائج أن إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى بمقدار ١%، يؤدى إلى زيادة عدد الليالى التى يقضيه السائح الأوروبى فى مصر بمقدار ٠,٦٦%. أما فيما يخص سعر الصرف فإن النتائج تبين أن إنخفاض قيمة الجنيه المصرى مقابل اليورو بمقدار ١%، يؤدى إلى زيادة الليالى السياحية بمقدار ٠,١٢%. أما بالنسبة للأسعار النسبية، يتضح أن مرونة الليالى السياحية للأسعار النسبية أقل من مثيلتها فى النموذج الخاص بأعداد السائحين، حيت تبلغ -٠,١٣، و-٠,٢٣ على التوالى.

- **السياحة الوافدة من الشرق الأوسط**

تظهر نتائج تقدير النموذج بالنسبة للسياحة القادمة من دول الشرق الأوسط والتى تشكل ثانى أكبر مصدر يفد منه السائحون لمصر بعد السياحة الأوروبية، من خلال الجدول رقم (٣) بالملحق. وتؤكد النتائج على معنوية تأثير متوسط الدخل الحقيقى فقط، فى حين توضح عدم معنوية تأثير كل من سعر الصرف والأسعار النسبية عند مستوى معنوية 5%. وتوضح نتائج التقدير أن تأثير التغير فى متوسط الدخل لدول الشرق الأوسط على عدد

السائحين يبلغ ٠,٨ فى المتوسط، إذ تؤدى الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى دول الشرق الأوسط بمقدار ١%، إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين من تلك الدول بنسبة تصل إلى ٠,٨%، وتعد تلك النسبة هى الأعلى مقارنة بالمناطق الأخرى التى يقدم منها السائحون. وفى النموذج الخاص بعدد الليالى السياحية، لم تختلف النتيجة عن سابقتها، حيث تمتع متوسط الدخل الحقيقى فقط بدرجة معنوية عالية، كما إقتربت مرونة الليالى السياحية للدخل من الوحدة (٠,٩٨٥)، فى حين جاء تأثير المتغيرات الأخرى غير معنوي وإن حملت جميعها الإشارت المتوقعة.

- السياحة الوافدة من أمريكا

أكدت نتائج تقدير النموذج بالنسبة للسياحة الوافدة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول أمريكا اللاينية، والتى تشكل ثالث أهم مصدر للسياحة فى مصر، كما يتضح من الجدول رقم (٤) بالملحق، على معنوية تأثير جميع المتغيرات فى النموذج الخاص بأعداد السائحين عند مستوى معنوية ١%، وأن تلك المتغيرات حملت الإشارات المتوقعة. ولقد بلغت مرونة أعداد السائحين بالنسبة للدخل حوالى ٠,٧٥، وبالنسبة للأسعار النسبية حوالى ٠,٩٥، وبالنسبة لسعر الصرف حوالى ٠,٨٤، وتوضح هذه النتائج إستجابة الطلب السياحى للتغير فى محددات الطلب السياحى جميعها. وتشير نتائج تقدير النموذج الخاص بعدد الليالى السياحية إلى معنوية تأثير جميع المتغيرات عند مستوى معنوية ٥%، عدا سعر الصرف. ولقد بلغت مرونة الليالى السياحية بالنسبة للدخل حوالى ٠,٨٧، وهو الأمر الذى يعنى أن زيادة متوسط الدخل الحقيقى بنسبة تبلغ ١%، تؤدى إلى زيادة أعداد السائحين بنسبة تصل إلى ٠,٧٥%، وزيادة عدد الليالى التى يقضونها بنسبة تقرب من ٠,٨٧%. أما فيما يخص مرونة الليالى السياحية بالنسبة للأسعار النسبية فقد بلغت الوحدة تقريباً، وهو الذى يمكن تفسيره بأن السائح الذى يفد من هذه المنطقة يقوم بتعديل خطته السياحية بالنسبة لعدد الليالى التى يقضيها، بنفس نسبة التغير فى الأسعار فى موطنه مقارنة بمستوى الأسعار فى مصر. وبالرغم من أن سعر الصرف الفعال بين مصر وأمريكا يؤثر جوهرياً فى قدوم السائح لمصر، إلا أنه ليس له تأثير على عدد الليالى التى يقضيها السائح، ويمكن تفسير ذلك الأمر ببعد المسافة، ومن ثم إرتفاع تكلفة السفر بين مصر

ودول الأمريكتين، حيث يؤثر سعر الصرف فى قرار السائح بالقيام بالرحلة أم لا، وحينما يقرر ذلك فإن عدد الليالى التى يقضيها لا يتأثر معنوياً بسعر الصرف. كما يمكن تفسير ذلك الأمر بطريقة أخرى من خلال سرعة أثر إنتقال تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية، وربما يؤيد ذلك الإشارة السلبية التى يحملها سعر الصرف فى هذا النموذج.

- السياحة الوافدة من أفريقيا

يبين الجدول رقم (٥) بالملحق، نتائج تقدير النموذج بالنسبة للسياحة الوافدة من الدول الأفريقية. وتشير النتائج إلى معنوية تأثير جميع المتغيرات فى النموذج الخاص بأعداد السائحين عند مستوى معنوية ٥%، فيما عدا سعر الصرف الفعال، كما حملت جميعها الإشارات المتوقعة. ولقد بلغت مرونة أعداد السائحين بالنسبة للدخل حوالى ٠,٥ ، وبالنسبة للأسعار النسبية حوالى ١,٤، ويرجع إرتفاع مرونة أعداد السائحين بالنسبة للأسعار النسبية إلى إرتفاع حساسية أعداد السائحين إلى التغيرات السعرية فى مصر مقارنة بمستوى الأسعار فى بلدانهم، ويمكن القول أيضاً أن السائح فى حالة إرتفاع الأسعار فى مصر يقوم بالبحث عن مقاصد سياحية بديلة لها. وتؤكد نتائج تقدير النموذج الخاص بعدد الليالى السياحية على معنوية تأثير جميع المتغيرات عند مستوى معنوية ٥%، عدا سعر الصرف. ولقد بلغت مرونة الليالى السياحية بالنسبة للدخل حوالى٠,٧، وهو الأمر الذى يعنى أن زيادة متوسط الدخل الحقيقى بنسبة تبلغ ١%، تؤدى إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين من الدول الأفريقية بنسبة تصل إلى ٠,٥٠ % وزيادة عدد الليالى التى يقضونها بنسبة تقرب من ٠,٧%. أما فيما يتعلق بمرونة الليالى السياحية بالنسبة للأسعار النسبية فقد بلغت ٣,٢، مما يعنى أن عدد الليالى السياحية شديد الحساسية بالنسبة للأسعار فى مصر مقارنة بمتوسط الأسعار فى الدول الأفريقية، حيث أنه من المتوقع أن يؤدى إرتفاع متوسط الأسعار فى مصر بمقدار ١%، إلى نقص عدد الليالى السياحية التى يقضيها السائح الأفريقى بحوالى ٣,٢%.

- **السياحة الوافدة من آسيا**

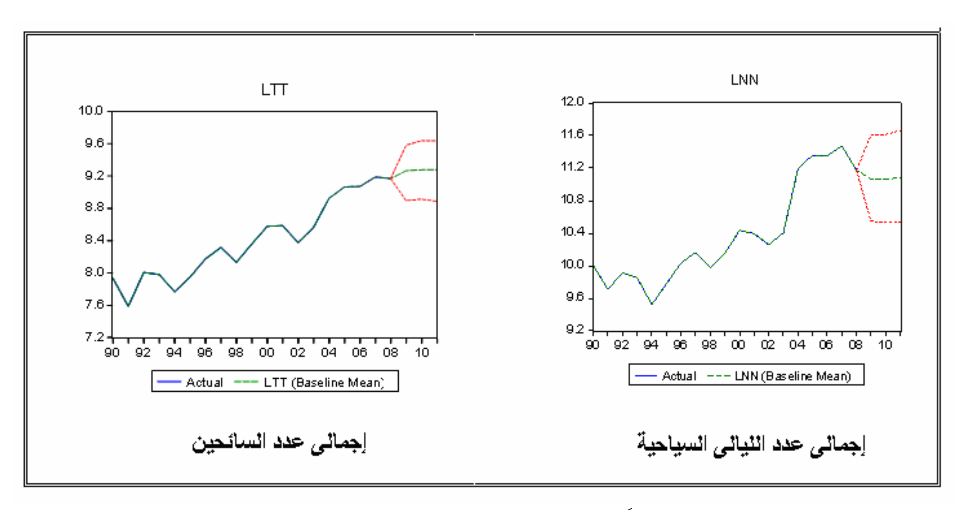
تشير نتائج تقدير النموذج بالنسبة للسياحة القادمة من الدول الآسيوية ومنطقة الباسيفيك، والواردة فى الجدول رقم (٦) بالملحق، إلى معنوية تأثير جميع المتغيرات فى النموذج الخاص بأعداد السائحين عند مستوى معنوية ١%، فيما عدا سعر الصرف الفعال، وإلى أن المتغيرات جميعها قد حملت الإشارات المتوقعة. ولقد بلغت مرونة أعداد السائحين بالنسبة للدخل حوالى ٠,٦٦، وبالنسبة للأسعار النسبية حوالى ١,٢٧، ويدل إرتفاع المرونة السعرية –مرة أخرى– على إرتفاع حساسية أعداد السائحين للتغيرات السعرية فى مصر. وتشير نتائج تقدير النموذج الخاص بعدد الليالى السياحية إلى معنوية تأثير جميع المتغيرات عند مستوى معنوية ٥%، باستثناء سعر الصرف. ولقد بلغت مرونة الليالى السياحية بالنسبة للدخل حوالى ٠,٨، وهو الأمر الذى يؤكد على أن زيادة متوسط الدخل الحقيقى بنسبة تبلغ ١%، تؤدى إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين من الدول الآسيوية والباسيفيك بنسبة تصل إلى ٠,٦٦ %، وزيادة عدد الليالى التى يقضونها بنسبة تقرب من ٠,٨%، وفيما يتعلق بمرونة الليالى السياحية بالنسبة للأسعار النسبية، فقد بلغت ٢,٣، ويعنى ذلك أن عدد الليالى السياحية شديد الحساسية بالنسبة لتغير الأسعار فى مصر مقارنة بمتوسط الأسعار فى الدول الآسيوية، ومن ثم فإنه من المتوقع أن يؤدى إرتفاع متوسط الأسعار فى مصر بمقدار ١%، إلى إنخفاض عدد الليالى السياحية التى يقضيها السائح الآسيوى بحوالى ٢,٣%.

٢–سيناريوهات تأثير الأزمة المالية العالمية على الطلب السياحى فى مصر

يعرض الجدول رقم (٥) تنبؤات الطلب السياحى فى مصر، مقدراً بكل من عدد السائحين وعدد الليالى السياحية خلال الثلاث سنوات القادمة (حتى عام ٢٠١١/٢٠١٠). كما يوضح الشكل رقم (٥) الوصف البيانى للسيناريو المرجعى لإجمالى أعداد السائحين المتوقعة، وكذلك إجمالى أعداد الليالى السياحية المتوقعة حتى عام ٢٠١١. وتوضح الأشكال البيانية الواردة بملحق الدراسة رقم (٢)، السناريو المرجعى لكل منطقة من المناطق الأساسية التى يفد منها السائحون إلى مصر على حدة.

الشكل رقم (٥)

السناريو المرجعى لإجمالى أعداد السائحين والليالى السياحية المتوقعة حتى عام ٢٠١١



المصدر: إعداد الباحثان، إعتماداً على نتائج تقدير السيناريو المرجعى للأزمة.

تمثل الأرقام الواردة فى الجدول رقم (٥) السيناريو الأساسى أو المرجعى لأعداد السائحين وعدد الليالى السياحية –بافتراض عدم حدوث الأزمة بناءً على النموذج المقدر خلال الفترة من عام (١٩٨٩/١٩٩٠) وحتى عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨)– وكذلك التنبؤات بالطلب السياحى فى ظل سيناريوهين لإستمرار الأزمة وإنخفاض معدل نمو الدخل بمقدار ١%، و٢% سنوياً. ولقد روعى إختيار نموذج التنبؤ على أساس أقل متوسط لمربع أخطاء التقدير (MMSE). وتشير تنبؤات السيناريو الأساسى إلى إستمرار زيادة أعداد السائحين وكذلك عدد الليالى السياحية من جميع المناطق التى يتوافد منها السائحون، وإن كانت الزيادة طفيفة فى أعداد سائحى منطقة آسيا وأفريقيا، وكذلك فى عدد الليالى التى يقضونها. وفيما يلى يتم إستعراض نتائج تقدير كل من السيناريوهين المحتملين لإستمرار الأزمة.

- سيناريو إنخفاض معدل النمو بمقدار ١%

اظهرت نتائج التقديرات أن إنخفاض معدل نمو الدخل المتوقع، أدى إلى إنخفاض كل من عدد السائحين وعدد الليالى السياحية بمعدلات مختلفة بلغت أقصاها بالنسبة لدول أوروبا، حيث إنخفض عدد السائحين والليالى السياحية بحوالى ٥٠ ألف سائح وأكثر من ٦٠٠ ألف ليلة سياحية، وبافتراض أن متوسط إنفاق السائح فى الليلة ٨٥ دولار، حسب تقديرات البنك المركزى، فإن هذا الإنخفاض يترجم إلى خسارة مباشرة مقدارها ٥١ مليون دولار. وتأتى السياحة الوافدة من منطقة الشرق الأوسط فى الترتيب الثانى من حيث التأثر سلباً بالأزمة، حيث تؤكد النتائج على إنخفاض عدد الليالى السياحية بأكثر من ٢٠٠ ألف ليلة، أى خسارة تبلغ حوالى ١٧ مليون دولار. وتشير النتائج إلى أن نسب الإنخفاض المتوقع فى عدد الليالى السياحية التى يقضيها السائحون الوافدون من دول الأمريكتين والدول الآسيوية تبلغ حوالى ٥٥ ألف ليلة، وتؤدى إلى خسائر مقدارها حوالى ٥ مليون دولار. أما بالنسبة للعدد الإجمالى لليالى السياحية فمن المتوقع إنخفاضه بحوالى ١,٢٧ مليون ليلة سياحية، مسبباً خسائر فى متحصلات السياحة المصرية مقدرة بحوالى ١٠٨ مليون دولار فى المتوسط فى كل سنة من السنوات الثلاث القادمة.

- **سيناريو إنخفاض معدل النمو بمقدار ٢%**

يعد هذا السيناريو هو الاسوأ فى سيناريوهات تطور الأزمة، حيث يفترض إستمرار الأزمة مع إنخفاض معدل نمو الدخل بمقدار ٢%. وتظهر نتائج التقدير حجم تأثير هذا السيناريو على الطلب السياحى، إذ ينخفض عدد السائحين وعدد الليالى السياحية فى جميع مناطق وفود السائحين كما يتضح من الجدول رقم (٥). حيث يقدرحجم الإنخفاض فى عدد الليالى السياحية التى يقضيها السائحون الأوروبيون بحوالى ١,٤ مليون ليلة سياحية فى المتوسط، بقيمة خسائر تبلغ ١٢٠ مليون دولار، كما يقدر إنخفاض عدد الليالى السياحية بالنسبة للسياحة الوافدة من دول الشرق الأوسط بحوالى ٤٢٠ ألف ليلة، الأمر الذى يؤدى إلى خسارة تقرب من ٣٦ مليون دولار للمتحصلات من السياحة المصرية. وبالنظر إلى إجمالى عدد السائحين، تتوقع النتائج إنخفاضاً يبلغ حوالى ١٩٠ ألف سائح، و٢,٥ مليون ليلة سياحية، ينتج عنه خسائر تصل إلى ٢١٢ مليون دولار فى المتوسط فى كل سنة من السنوات الثلاث القادمة.

الجدول رقم (٥)

الطلب السياحى فى مصر فى ظل سيناريوهات مختلفة للأزمة المالية العالمية

المنطقة	النموذج	السنوات	السيناريو المرجعي	سيناريو ١ إنخفاض معدل النمو بمقدار ١ %	سيناريو ٢ إنخفاض معدل النمو بمقدار ٢ %
أوروبا	عدد السائحين	2007/08	*٩٠٧٠	-	-
		2008/09	9244	9197 (٤٧)	9151 (٩٣)
		2009/10	9312	9265 (٤٧)	9218 (٩٤)
		2010/11	9520	9472 (٤٨)	9424 (٩٦)
	عدد الليالى السياحية	2007/08	*87764	-	-
		2008/09	87982	87367 (٦١٥)	86536 (١٤٤٦)
		2009/10	88238	87621 (٦١٧)	86751 (1487)
		2010/11	88723	88111 (٦١٢)	٨٧٠٠٣ (1720)
الشرق الأوسط	عدد السائحين	2007/08	*1671	-	-
		2008/09	1682	1669 (١١)	1652 (٣٠)
		2009/10	1712	1699 (١٣)	1682 (٣٠)
		2010/11	1785	1771 (١٤)	1753 (٣٢)
	عدد الليالى السياحية	2007/08	*21833	-	-
		2008/09	21964	21745 (٢١٩)	21525 (٤٣٩)
		2009/10	22130	21909 (٢٢١)	21688 (٤٤٢)
		2010/11	22154	21933 (٢٢١)	21711 (٤٤٣)
أمريكا	عدد السائحين	2007/08	*478	-	-
		2008/09	483	480 (٣)	476 (7)
		2009/10	486	483 (٣)	479 (7)
		2010/11	489	485 (4)	481 (8)
	عدد الليالى السياحية	2007/08	*6117	-	-
		2008/09	6297	6241 (56)	6172 (125)
		2009/10	6315	6259 (56)	6189 (126)
		2010/11	6351	٦٢٩٤ (57)	6224 (127)
أفريقا	عدد السائحين	2007/08	*396	-	-
		2008/09	397	395 (٢)	393 (٤)
		2009/10	397	395 (٢)	393 (٤)
		2010/11	398	396 (٢)	394 (٤)
	عدد الليالى السياحية	2007/08	*5434	-	-
		2008/09	4477	4442 (٣٥)	4410 (67)
		2009/10	4482	4447 (٣٥)	4415 (67)
		2010/11	4495	4460 (٣٥)	4428 (67)
آسيا والباسيفيك	عدد السائحين	2007/08	*651	-	-
		2008/09	560	557 (3)	550 (10)
		2009/10	672	668 (4)	660 (12)
		2010/11	683	679 (4)	671 (12)
	عدد الليالى السياحية	2007/08	*5762	-	-
		2008/09	5944	5897 (٤٧)	5837 (107)
		2009/10	6152	6103 (٤٩)	6042 (110)
		2010/11	6234	6185 (٤٩)	6122 (112)
الإجمالى	عدد السائحين	2007/08	*١٢٢٩٤	-	-
		2008/09	١٢٣٦٨	١٢٢٧٦ (٩٢)	12183 (١٨٥)
		2009/10	12582	12488 (٩٤)	12394 (١٨٨)
		2010/11	12880	12784 (٩٦)	12687 (١٩٣)
	عدد الليالى السياحية	2007/08	*126921	-	-
		2008/09	126940	125671 (١٢٦٩)	124402 (٢٥٣٨)
		2009/10	127387	126114 (١٢٧٣)	124840 (٢٥٤٧)
		2010/11	127929	126650 (١٢٧٩)	125371 (٢٥٥٨)

للتبسيط تم حذف الإنحراف المعيارى للقيم المقدرة فى السيناريوهات

( ) الإنحراف عن السيناريو المرجعى   * فعلي

المصدر: إعداد الباحثان، إعتماداً على نتائج تقدير السيناريوهات المختلفة للأزمة.

الخلاصة والتوصيات

هدفت الدراسة إلى إبراز وتحليل تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة فى مصر، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف، تناولت الدراسة عدداً من النقاط بالبحث والتحليل، ويمكن تلخيص تلك النقاط فيما يلى:

أولاً: إستعراض أهمية القطاع السياحى فى مصر، ولقد إتضح أن هذا القطاع يعد من أهم القطاعات الإقتصادية المحركة للتنمية الإقتصادية. ففى عام ٢٠٠٧ بلغت مساهمة هذا القطاع حوالى ٦,٥% فى إجمالى الناتج المحلى، وما يقرب من ١٢,٦% فى حجم العمالة. كما شهدت الإستثمارات السياحية نمواً متزايداً، حيث بلغت تلك الإستثمارات حوالى ٤,١٣ مليار جنيه مصرى فى نفس العام. كما تزايدت الطاقة الفندقية لتواكب الزيادات المتسارعة فى أعداد السائحين الوافدين إلى مصر. كما أصبح القطاع السياحى المصدر الأول لدخل مصر من العملات الأجنبية متجاوزاً مصادر أخرى كانت لها الأسبقية خلال عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضى، حيث بلغت الإيرادات السياحية ٧,٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧.

ثانياً: تحليل القطاع السياحى فى مصر بصورة أعمق، وذلك من خلال تحليل أهم مصادر السياحة الوافدة، ولقد إتضح أن أهم خمس مناطق يتوافد منها السائحون على مصر، تتمثل فى أوروبا، والشرق الأوسط، ودول الأمريكتين، وأفريقيا، وأخيراً، منطقة آسيا والباسيفيك. ولقد أوضحت البيانات أن السياحة القادمة من الدول الأوروبية تستحوذ على النسبة الأعظم من إجمالى السياحة فى مصر حيث تبلغ تلك النسبة ٦٥%، كما يشكل سائحو دول أوروبا الغربية أكثر من ٩٠% من سائحى هذه المنطقة، ويأتى بعد ذلك السياحة الوافدة من دول الشرق الأوسط بنسبة تصل إلى ٢٣%، وتأتى فى النهاية السياحة الآتية من دول الأمريكتين بنسبة تقترب من ٤%. وجدير بالملاحظة أن السياحة القادمة من دول أوروبا الشرقية تزايدت بمعدلات سريعة، حيث تفوقت على السياحة القادمة من دول الشرق الأوسط سواء من حيث عدد السائحين أو عدد الليالى السياحية، ويمكن تفسير

ذلك من خلال معدلات النمو الإقتصادى المرتفعة التى حققتها دول شرق أوروبا خلال فترة الدراسة، والتى إنعكست فى إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل فى تلك الدول، الأمر الذى يتطلب توجيه المزيد من الإهتمام لهذا المصدر وللمتغيرات التى تحكمه، لاسيما أنها تختلف عن تلك التى تحكم السياحة من دول الشرق الأوسط.

ثانياً: شرح الأزمة المالية العالمية وإحتمالات تأثيرها على قطاع السياحة، حيث تم تعريف الأزمة وتصنيفها كأزمة خرجت من طور الكمون، إلى طور الأزمة الحادة بحيث أصابت القطاع السياحى، وإستحثت الحكومات لإتخاذ إجراءات مضادة بغرض إحتواء الآثار السلبية للأزمة. كما تم إبراز أهم القنوات التى تنتقل منها الأزمة للقطاع. وفى محاولة لتأصيل مقترحات مواجهة آثار الأزمة، تم التعرض إلى الأسس الإقتصادية التى تحكم تصميم وتنفيذ خطط الإنقاذ فى مواجهة الأزمات، حيث يتم الإسترشاد بمجموعة معايير من أهمها سرعة التأثير، ومحدودية الإطار الزمنى، وإرتفاع الميل الإنفاقى للقطاع المستهدف، وأخيراً، الحفاظ على التوازن المالى فى الأجل الطويل. وبالنظر إلى قطاع السياحة يتضح أن هذا القطاع وما يمتلكه من إمكانيات مؤهلاً لتدخل الحكومة بخطط إنقاذ، وذلك حفاظاً على دوره الهام فى الإقتصاد القومى، ونظراً للثقة فى قدرته على التعافى بعد الأزمات.

ثالثاً: تقدير حجم الطلب السياحى فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٨، معبراً عنه بكل من عدد السائحين وعدد الليالى السياحية، وذلك من خلال نموذج قياسى يأخذ فى الإعتبار أهم المتغيرات التى تؤثر فى هذا الطلب، والتى تتمثل فى كل من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى المنطقة التى يفد منها السائح، وسعر الصرف الفعال، والأسعار النسبية فى مصر مقارنة بمستوى الأسعار فى دولة السائح. ولقد أظهرت نتائج التقدير، أن متوسط الدخل والأسعار النسبية يمارسان تأثيراً جوهرياً على كل من أعداد السائحين وعدد الليالى السياحية. فى حين لم يوجد دليلاً على معنوية تأثير سعر الصرف، وهو الأمر الذى يمكن تفسيره بأن التغيرات فى سعر الصرف فى مصر ينتقل أثرها مباشرة إلى الأسعار. كما أشارت نتائج التقدير إلى إرتفاع مرونة الطلب السياحى بالنسبة للأسعار النسبية حيث بلغت ١,٩٥ لأعداد السائحين، و٢,١ لليالى السياحية، الأمر

الذى ينعكس فى إرتفاع حساسية إستجابة السائح لمستوى الأسعار فى مصر، ومن ثم فإن الأمر يتطلب السيطرة على الأسعار المحلية لاسيما فى ظل الإنخفاض العالمى فى الأسعار.

رابعاً: إستشراف أثر إستمرار الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة، حيث تم إفتراض سيناريوهين لإستمرار الأزمة، ينخفض فيهما معدل نمو الدخل بمقدار ١% و٢%. ولقد قدرت خسائر القطاع السياحى من جراء إستمرار الأزمة، وفقاً للسيناريو الأول بحوالى ١٠٢ مليون دولار فى كل سنة من الثلاث سنوات القادمة حينما ينخفض معدل النمو بمقدار ١%، كما بلغت الخسائر ٢١٢ مليون دولار وفقاً للسيناريو الثانى.

وفى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، تتقدم الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات لصانعى السياسة. وفيما يلى يتم إستعراض تلك التوصيات:

أولاً: توصيات تتعلق بجانب الطلب

١. ضرورة إعتماد إستراتيجيات مختلفة لتشجيع السياحة فى كل المناطق المستهدفة، وذلك بحسب تأثيرات الأزمة على كل منطقة، وذلك بدلاً من الإعتماد على إستراتيجية عامة لتشجيع السياحة. كما يجب أن يتم إستخدام التنبؤات الإقتصادية للتأثيرات المحتملة للدخل والأسعار النسبية على الإنفاق السياحى عند تصميم تلك الإستراتيجيات. وإعتماداً على نتائج تقدير النموذج، تنصح الدراسة صناع القرار بضرورة السيطرة على الأسعار المحلية، حيث أظهرت النتائج إرتفاع مرونة الطلب السياحى للأسعار النسبية فى مصر مقارنة بأسعار دولة السائح فى جميع المناطق التى شملتها الدراسة، وهو الأمر الذى لا يعد سهلاً، خاصة فى ظل إنخفاض الأسعار العالمية، حيث يتطلب الأمر تخفيضاً بمعدلات أكبر فى مستوى الأسعار المحلية. وفى هذا الصدد، توصى الدراسة بضرورة العمل على إبتكار وإستخدام نظم العروض والتوليفات "Packages"، والتى تحافظ على الأسعار– وذلك لتجنب إنخفاض الإيرادات ومن ثم إحتمال الإستغناء عن العمالة– من جانب، ومن جانب آخر فإن تلك العروض تقدم مزايا جاذبة –مثل ليلة مجانية مع كل ليلتين– ومن ثم تعمل على تشجيع وتنشيط الطلب السياحى.

٢. **العمل على الإستفادة من تحول الطلب السياحى المتوقع بفعل الأزمة لصالح السياحة الإقليمية. إذ أنه من المتوقع زيادة المنافسة الإقليمية فى صناعة السياحة بفعل الأزمة، حيث تبين دراسة تفضيلات السائحين بعد الأزمة أن الرغبة فى السفر قد ظلت موجودة لديهم، ولكن المقدرة على الشراء هى التى إنخفضت. ولقد إنعكس ذلك فى زيادة مبيعات الطيران فى آخر وقت للرحلة والمعروف باسم "Last Minute Trip". أما بالنسبة للسائحين الذين مازالو يتمتعون بقوة شرائية، فقد تحولت تفضيلاتهم إلى السياحة القريبة بدلاً من المسافات الطويلة، وهو ما يؤكد على أهمية السياحة الإقليمية. ووفقاً لما سبق، فإن الدراسة تتوقع وجود تحول سياحى نحو المقاصد الإقليمية، كما تتوقع أيضاً أن تتنافس بعض الدول فى جذب هذا التحول مثل لبنان، والأردن، ودول المغرب العربى، ومن ثم يتعين على صانعى السياسة وضع الحلول الإستراتيجية التى تأخذ فى الإعتبار تصرفات المنافسين الآخرين.**

٣. **توجيه الإهتمام للسياحة الوافدة من دول شرق أوروبا، حيث تزايدت نسبتها إلى إجمالى عدد السائحين بشكل ملحوظ، خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٩ و٢٠٠٧، بل وتفوقت على السياحة القادمة من دول الشرق الأوسط –معظمها من الدول العربية– الأمرالذى يتطلب من صانعى السياسة توجيه المزيد من الحملات الترويجية والتسويقية للسياحة المصرية إلى تلك الدول بشكل خاص.**

٤. **العمل على تنشيط الطلب السياحى من خلال توجيه الحملات التسويقية والترويجية، إلى المناطق الأقل تأثراً بالأزمة أو الأسواق الجديدة. وكذلك العمل على تشجيع السياحة الداخلية لتعويض النقص المحتمل فى السياحة الخارجية.**

٥. **تشجيع التعاون بين الحكومة ومنشآت القطاع الخاص العاملة فى مجال السياحة لمواجهة الأزمة.**

ثانياً: توصيات تتعلق بجانب العرض

٦. مقاومة الإتجاه نحو الإستغناء عن العمالة، بل من الأفضل أن يتم إعطـائهم أساسـى المرتبات بالإضافة إلى دورات تدريبية، تجعلهم من العمالة المدربة المطلوبة، بما يرفع من مستوى جوده السياحة وزيادة حصانة القطاع فى مواجهة أية أزمة أخرى.

٧. تشجيع الإستثمار فى المجال السياحى، وزيادة الطاقة التشغيلية للفنـادق والمنـشأت السياحية، وذلك لإمتصاص أكبر قدر ممكن من التحول المتوقع فى السياحة، حيـث أن الأزمة سوف تشجع على توجه السياحة للمناطق القريبة على حساب المناطق البعيدة، ومن ثم فإنه من المتوقع أن يتغير إتجاه السياحة العربية فى أوروبا وآسيا والولايـات المتحدة، لصالح البلاد العربية فى نفس المنطقة. كما أن إمتصاص قـدراً كبيـراً مـن السياحة المحولة سوف يؤدى إلى التخفيف من الآثار الـسلبية لإنخفـاض الـسياحة الأوروبية على قطاع السياحة فى مصر.

٨. تحسين جودة الخدمات المقدمة للسائحين، خاصة فى مجال صناعة النقـل والطـرق، فضلاً عن ضرورة العمل على نشر الوعى السياحى لـدى المـواطنين وثقافـة رضـا السائح.

ثالثاً: توصيات تتعلق بدور الحكومة

٩. تخفيض الضرائب على قطاع السياحة، ولو لفترة محددة حتى يتجاوز الأزمة الراهنة.

١٠.تشجيع الإستثمار السياحى وتقديم العديد من الحوافز لهذا القطاع، ويمكن تبرير تقـديم تلك الحوافز على أساس قدرة هذا القطاع على النمو بمعدلات تفوق معدلات النمو فـى القطاعات الأخرى، وكذلك قدرته على إستيعاب قدراً كبيراً من البطالـة، والتـى مـن المتوقع زيادتها مع الركود. وفى هذا الصدد، تقترح الدراسة أن تقدم الحكومـة دعمـاً مالياً مؤقتاً للقطاع السياحى حتى يتجاوز الأزمة، وذلك من خلال تـصميم إسـتراتيجية

تدعم المنشآت المتضررة، وتحد فى نفس الوقت مـن الـسلوك الإنتهـازى لـبعض الشركات الخاصة (السيد، ٢٠٠٨).

١١.تخفيض رسوم الإقلاع والهبوط فى الموانئ المصرية، بالإضافة إلى تعزيز الـشراكة مع خطوط الطيران العالمية، وذلك للمحافظة على المستويات التشغيلية وتجنب حـدوث فوائض فى الطاقة الإستيعابية لخطوط الطيران الوطنية، الأمر الذى يحول دون إرتفاع التكلفة. وكذلك العمل على زيادة التعاون فى مجال الأنشطة الترويجية والتسويقية ذات الطابع العالمى.

١٢.تقديم الحوافز لدعم الطيران العارض والطيران منخفض التكلفة التشغيلية، وذلك للعمل فى موانئ الدول التى يفد منها السائحون، ومن ثم يمكن إستغلال الطاقة الفائضة لـدى هذه الشركات، بالإضافة إلى إستمرار جلب المزيد من الساثحين.(ولقد حدث ذلك بالفعل حيث قامت الحكومة بتخفيض الضرائب على رحلات الطيران العارض).

١٣.عقد اللقاءات مع شركات السياحة والقطاع الخاص، وذلك لمتابعة الآثار والتطـورات وطرق التعامل مع الأزمة، ومن قبيل ذلك، التفاوض على إعادة جدولة الديون وتقـديم التسهيلات للمستثمرين فى هذا القطاع والقطاعات المرتبطة به.

١٤.التنسيق بين الحكومات لعدم فرض ضرائب على هذا القطاع وإمكانية إعفاءه أو ترحيل الضرائب المفروضة عليه لحين إنتهاء الأزمة. وكذلك ضرورة إدخال الـسياحة علـى قائمة خطط الإنقاذ فى مصر، وخاصة فيما يتعلق بالإنفـاق علـى مـشروعات البنيـة التحتية ذات العلاقة الوثيقة بالحركة السياحية، مثل الطرق والمطارات.

مقترحات بحثية أخرى

إعتمدت الدراسة الحالية، على بيانات سنوية فى تقدير دوال الطلب، وذلك نظراً لصعوبة الحصول على بيانات شهرية أو فصلية تمتد لفترة طويلة وتمكن من إدخال أثر الفجوات والتباطؤات فى التقدير، ويرى الباحثان أن إستخدام بيانات عالية التكرار قد يؤدى إلى التوصل لنتائج أفضل. كما أنه لا شك فى أن إحتساب مرونات الطلب الدخلية والسعرية والتقاطعية فى الأجل القصير والطويل، سوف يكون له العديد من الإنعكاسات على السياسة المتبعة تجاه نقص أو زيادة الطلب السياحى، ويتطلب ذلك الأمر إستخدام نموذج حركى "Dynamic"، يخرج عن حدود الدراسة الحالية. وجدير بالذكر أن الدراسة الحالية، لم تأخذ فى إعتبارها الأنواع المختلفة من السياحة، مثل السياحة الترفيهية والعلاجية وسياحة المؤتمرات وغيرها. حيث إكتفت الدراسة بالإعتماد على الإجماليات سواء من حيث عدد السائحين أو عدد الليالى السياحية، ولعل ذلك الأمر يرجع إلى كون الهدف العام للدراسة هو التركيز على المؤشرات التجميعية وتقدير درجة إستجابتها للأزمة العالمية، ومما لا شك فيه أن أخذ الأنواع المختلفة للسياحة فى الإعتبار، يمد صانعى السياسة بمؤشرات هامة فيما يتعلق بتوجيه الجهود لإنقاذ صناعة السياحة. وإستناداً إلى ما سبق، تقترح الدراسة أن تراعى تلك الإعتبارات فى الدراسات التطبيقية المستقبلية، التى تتناول تقدير دوال الطلب السياحى أو إستراتيجيات مواجهة الأزمات التى يتعرض لها القطاع السياحى.

الملاحق

الملحق رقم (١)

جدول رقم (١)

نتائج تقدير إجمالى أعداد السائحين وعدد الليالى السياحية

النموذج الأول (أعداد السائحين)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAGDP	0.74938	0.03039	24.6561	0.000
LEEX	0.21030	0.24211	0.81703	0.434
LRP	-1.95991	0.58586	-3.34508	0.004
C	0.01589	0.17578	0.09040	0.929
R-squared	0.92448	Mean dependent var		8.4328
Adjusted R-squared	0.90830	S.D. dependent var		0.4967
Log likelihood	10.8356	Durbin-Watson stat		1.9682

النموذج الثانى (عدد الليالى السياحية)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAGDP	0.90546	0.07724	11.7222	0.000
LEEX	0.76168	0.42172	1.80611	0.092
LRP	-2.14122	0.94403	-2.90339	0.011
C	0.38057	0.15729	2.41956	0.029
R-squared	0.90457	Mean dependent var		10.414
Adjusted R-squared	0.88412	S.D. dependent var		0.6591
Log likelihood	3.62162	Durbin-Watson stat		1.92429

جدول رقم (٢)
نتائج تقدير أعداد السائحين وعدد الليالى السياحية من أوروبا

النموذج الأول (أعداد السائحين)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY	0.44067	0.02651	16.6199	0.000
LEEX	0.18525	0.18695	0.99089	0.343
LRP	-0.٣2419	0.13345	-3.17870	0.009
C	38.1294	9.60243	3.97081	0.001
R-squared	0.79335	Mean dependent var	7.53275	
Adjusted R-squared	0.75891	S.D. dependent var	0.57322	
Log likelihood	-0.59357	Durbin-Watson stat	2.08530	

النموذج الثانى (عدد الليالى السياحية)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY	0.66307	0.00651	101.822	0.0000
LEEX	0.١2866	0.٠١492	4.01913	0.0010
LRP	−0.29425	0.14912	-1.97317	0.0672
C	64.2627	27.4476	2.34128	0.0345
R-squared	0.88110	Mean dependent var	9.76686	
Adjusted R-squared	0.86624	S.D. dependent var	0.83546	
Log likelihood	-2.80005	Durbin-Watson stat	1.83911	

جدول رقم (٣)
نتائج تقدير أعداد السائحين وعدد الليالى السياحية من الشرق الأوسط

النموذج الأول (أعداد السائحين)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY	0.80248	0.027880	28.7834	0.000
LEEX	0.11501	0.170872	0.67312	0.511
LRP	-0.35708	0.274430	-1.30117	0.214
R-squared	0.81475	Mean dependent var	7.1437	
Adjusted R-squared	0.77505	S.D. dependent var	0.2545	
Log likelihood	14.7127	Durbin-Watson stat	1.6423	

النموذج الثانى (عدد الليالى السياحية)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY	0.98528	0.03499	27.3845	0.000
LEEX	0.24889	0.27046	0.92027	0.373
LRP	-2.51572	1.51779	-1.65748	0.119
R-squared	0.86341	Mean dependent var	9.1339	
Adjusted R-squared	0.83415	S.D. dependent var	0.5362	
Log likelihood	4.10857	Durbin-Watson stat	1.9761	

جدول رقم (٤)
نتائج تقدير أعداد السائحين وعدد الليالى السياحية من أمريكا

النموذج الأول (أعداد السائحين)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY	0.745376	0.042915	17.36886	0.0000
LEEX	0.842874	0.250555	3.364023	0.0039
LRP	-0.947011	0.285233	-3.320134	0.0043
C	3.587177	3.059415	1.172504	0.2593
R-squared	0.693083	Mean dependent var		5.456274
Adjusted R-squared	0.654719	S.D. dependent var		0.296689
Log likelihood	7.861363	Durbin-Watson stat		2.025826

النموذج الثانى (عدد الليالى السياحية)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY	0.868917	0.087705	9.907297	0.0000
LEEX	−0.191705	0.546305	-0.350913	0.7302
LRP	-1.089167	0.452131	-2.408962	0.0284
C	15.53576	5.543314	2.802613	0.0134
R-squared	0.698337	Mean dependent var		7.4649
Adjusted R-squared	0.660630	S.D. dependent var		0.5491
S.E. of regression	0.320182	Akaike info criterion		0.7008
Sum squared resid	1.640264	Schwarz criterion		0.8520
Log likelihood	3.688806	Durbin-Watson stat		1.7921

جدول رقم (٥)
نتائج تقدير أعداد السائحين وعدد الليالى السياحية من أفريقيا

النموذج الأول (أعداد السائحين)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY	0.50658	0.04347	11.6536	0.000
LEEX	0.34865	0.24854	1.40277	0.182
LRP	-1.40982	0.60255	-2.33973	0.034
C	0.73026	0.05301	13.7751	0.000
R-squared	0.92448	Mean dependent var		5.2124
Adjusted R-squared	0.90830	S.D. dependent var		0.3490
Log likelihood	10.8356	Durbin-Watson stat		1.6745

النموذج الثانى (عدد الليالى السياحية)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY	0.70598	0.04816	14.6583	0.000
LEEX	0.55336	0.33710	1.64152	0.123
LRP	-3.22236	1.48920	-2.16381	0.048
C	0.73190	0.04030	18.1583	0.000
R-squared	0.91313	Mean dependent var		7.3065
Adjusted R-squared	0.89452	S.D. dependent var		0.5984
Log likelihood	6.20666	Durbin-Watson stat		1.8674

جدول رقم (٦)
نتائج تقدير أعداد السائحين وعدد الليالى السياحية من آسيا والباسيفيك

النموذج الأول (أعداد السائحين)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY	0.66444	0.04908	13.5553	0.000
LEEX	0.23383	0.28610	0.81705	0.425
LRP	-1.27544	0.32580	-3.91489	0.001
C	-10.7811	3.34669	-3.22153	0.005
R-squared	0.83263	Mean dependent var		5.510
Adjusted R-squared	0.81160	S.D. dependent var		0.458
Log likelihood	5.33479	Durbin-Watson stat		1.853

النموذج الثانى (عدد الليالى السياحية)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LY	0.79629	0.08430	9.44476	0.000
LEEX	0.16865	0.49150	0.34313	0.736
LRP	-2.35835	0.98645	-2.39069	0.034
C	0.62646	0.13734	4.56067	0.004
R-squared	0.84008	Mean dependent var		7.334
Adjusted R-squared	0.80587	S.D. dependent var		0.552
Log likelihood	2.16034	Durbin-Watson stat		1.925

جدول رقم (٧)

إجمالى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج (معدلات النمو فى القطاعات الإقتصادية)

القطاع / السنة	السياحة	قناة السويس	البترول ومشتقاته	الصناعة والتعدين	معدل نمو إجمالى الناتج المحلى (%)
1991/92	5.3	-	1.8	1.5	1.9
1992/93	4.3	-5.3	1.6	2.9	2.5
1993/94	-18.6	-0.4	8.6	4.2	3.9
1994/95	12.4	-4.5	0.1	7.7	4.7
1995/96	12.9	1.9	-	7.5	5.0
1996/97	13.0	-4.2	-5.0	8.4	5.3
1997/98	-13.3	-5.1	-9.7	7.8	4.1
1998/99	20.0	2.9	0.4	9.7	5.4
1999/00	31.3	1.8	0.2	7.9	5.9
2000/01	-4.3	16.1	1.5	3.6	3.4
2001/02	-10.6	-5.9	1.7	4.2	3.2
2002/03	10.1	7.8	8.7	-0.4	3.1
2003/04	11.1	5.6	10.8	-2.9	4.2
2004/05	9.4	6.8	8.2	-4.9	4.6
2005/06	10.3	8.7	50.2	-2.1	6.9
2006/07	14.1	6.3	7.5	-0.7	7.1

المصدر: البنك المركزى المصرى

جدول رقم (٨)

متحصلات النقد الأجنبى من بعض القطاعات

القطاع / السنة	البترول	قناة السويس	السياحة
1990/91	2333.9	1662.0	1646.0
1991/92	1897.7	1950.2	2529.0
1992/93	2111.3	1941.1	2375.0
1993/94	1772.1	1990.3	1779.3
1994/95	2176.0	2059.4	2298.9
1995/96	2225.6	1884.7	3009.1
1996/97	2577.8	1848.9	3646.3
1997/98	1728.4	1776.5	2940.5
1998/99	999.7	1771.0	3235.1
1999/00	2272.9	1780.8	4313.8
2000/01	2632.4	1842.5	4316.9
2001/02	2381.0	1819.8	3422.8
2002/03	3160.8	2236.2	3796.4
2003/04	3910.3	2848.4	5475.1
2004/05	5299.0	3306.8	6429.8
2005/06	10222.4	3558.8	7234.6

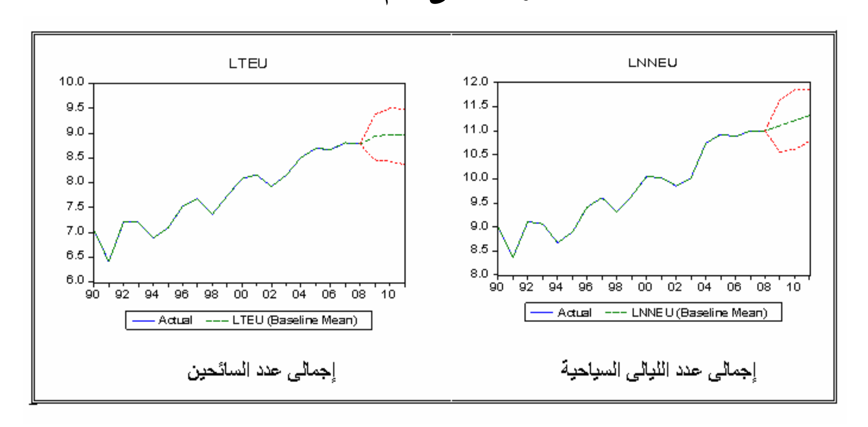
2006/07	10107.9	4169.6	8011.7

المصدر: البنك المركزى المصرى

الملحق رقم (٢)

شكل رقم (١)

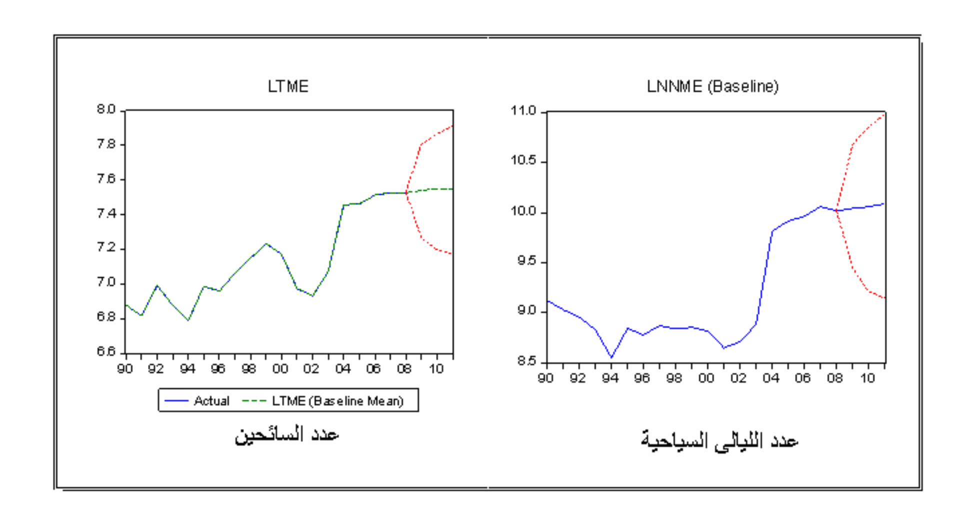
السيناريو المرجعى لأعداد السائحين القادمين من أوروبا والليالى السياحية المتوقعة حتى عام ٢٠١١



إجمالى عدد السائحين — إجمالى عدد الليالى السياحية

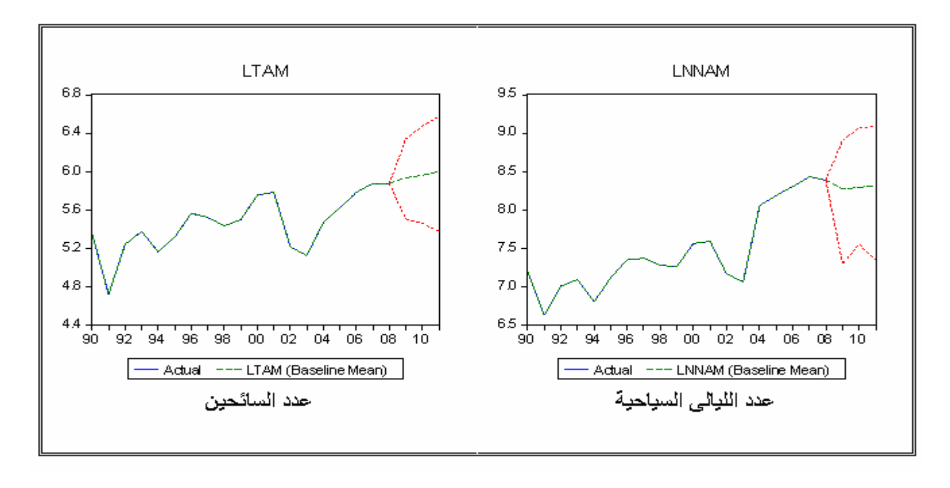
شكل رقم (٢)

السيناريو المرجعى لأعداد السائحين القادمين من الشرق الأوسط والليالى السياحية المتوقعة حتى عام ٢٠١١



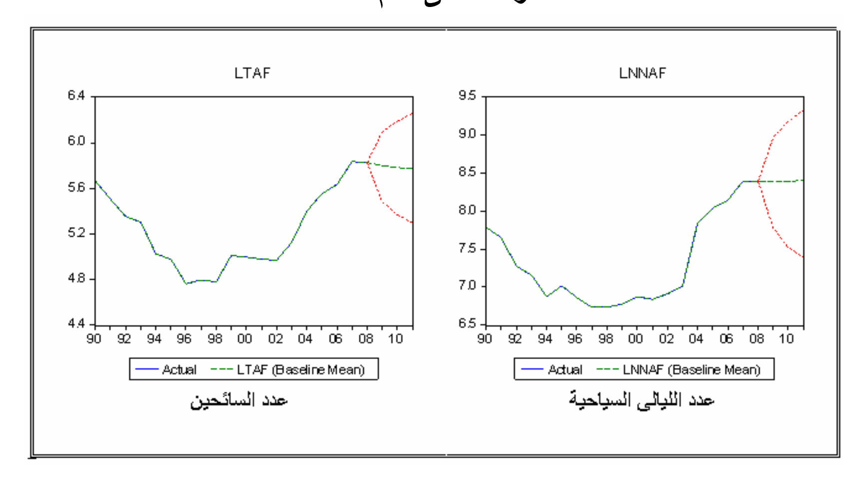
شكل رقم (3)

السيناريو المرجعى لأعداد السائحين القادمين من أمريكا والليالى السياحية المتوقعة حتى عام ٢٠١١



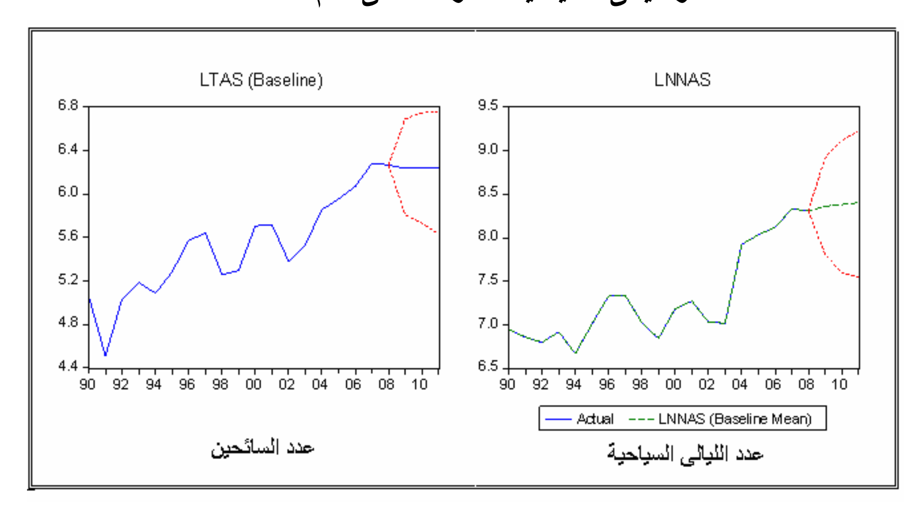
شكل رقم (4)

السيناريو المرجعى لأعداد السائحين القادمين من أفريقيا والليالى السياحية المتوقعة حتى عام ٢٠١١



شكل رقم (5)

السيناريو المرجعى لأعداد السائحين القادمين من آسيا والباسيفيك والليالى السياحية المتوقعة حتى ٢٠١١



قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- البنك المركزى المصرى، **التقرير السنوى**، أعداد مختلفة.
- البنك المركزى المصرى، **النشرة الإحصائية الشهرية**، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائى السنوى**، أعداد مختلفة.
- السيد (محمد جابر حسن)، ٢٠٠٨، "الأزمة المالية العالمية ومستقبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثانى.
- الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى ***www.touregypt.net***
- تهامى (سحر)، سوينكو (أدريان)، ٢٠٠٠، "الأثر الحقيقى لقطاع السياحة على الإقتصاد المصرى"، ترجمة: الدفراوى (وجدان)، المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، **ورقة عمل رقم ٤٠**، مايو.
- مجلس السياحة والسفر العالمى ***www.sos.travel***
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ***www.idsc.gov.eg***
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، ٢٠٠٧، "هل أصبحت بالفعل السياحة قاطرة التنمية الإقتصادية؟"، **تقارير معلوماتية**، السنة الأولى، العدد ١٢، ديسمبر.
- منظمة السياحة العالمية ***www.unwto.org***
- وزارة الإستثمار ***www. Investment.gov.eg***

ثانياً: المراجع الأجنبية

Archer, B. H. (1977). "Tourism Multipliers: The State of the Art", ***Bangor Occasional Papers in Economics***, No. 11. Bangor: University of Wales Press.

Assaad, R. (2008). "Global Economic Crises: Short and long term prospects for Egypt", ***Interview made by the Brookings Institution***.

Blake, A. (2008). "Tourism and Economics: Not Just a Numbers Game, Not Just Impacts", ***in Augural lectures***, Bournemouth University.

EIU. (different years). Economic Intelligence Unit, ***Country Reports***.

ESCWA. (2009). "The Impacts of the Financial Crisis on ESCWA Member Countries: Challenges and Opportunities", Beirut, Lebanon.

Fletcher, J. E. (1989). "Input-Output Analysis and Tourism Impact Studies", ***Annals of Tourism Research,*** Vol. 16, PP. 514-529.

Fletcher, J. E. (1994). "Input-Output Analysis", in Stephen F., Witt. and Luis, M. (eds), ***Tourism Marketing and Management Handbook***, 2nd edition.

Frechtling, D. (1987). "Assessing the impacts of travel and tourism: measuring economic benefits", in Ritchie, J. B. and Goeldner C. R. (eds), Travel, ***Tourism and Hospitality Research: A Handbook for Managers and Researchers***, Wiley, New York.

Gale, W. and Orszag, P. (2002). "The Economic Effects of Long-term Fiscal Disciplline", ***Urban Brookings Tax Policy Center, Discussion Paper.***

Glaesser, D. (2006). ***"Crisis Management in the Tourism Industry"***, Elsevier.

Hamal, K. (1996). "Modeling Domestic Holiday Tourism Demand in Australia: Problems and Solutions", ***Asia Pacific Journal of Tourism Research***, Vol. 1, No. 2, PP. 35-46.

Hamal, K. (1997). "Substitutability Between Domestic and Outbound Travel in Australia", ***Pacific Tourism Review,*** Vol. 1, No. 1, PP. 23-33.

Hamal, K. (1998). "Australian Outbound Holiday Travel Demand: Long-haul Versus Short-haul: Analysis and Forecasting", ***The Australian Tourism and Hospitality Research Conference,*** Gold Coast, Queensland, Australia.

Jensen, T. C. and Wanhill, S. (2002). "Tourism's Taxing Times: Value Added Tax in Europe and Denmark", ***Tourism Management***, Vol. 23, PP. 67-79.

Kulendran, N. (1995). "Modelling International Quarterly Tourism Flows to Australia Using the Demand Function Approach", ***Working paper no. 1/95***, Melbourne: Victoria University.

Lee, A. (2003). "Principles for Economic Stimulus", ***Center on Budget and Policy Priorities***, Washington D.C.

Sakr, M. and Massoud, N. (2009). "Tourism in Egypt an unfinished business", The Egyptian center for Economic studies, ***Working paper No 147***, May.

Sheldon, Pauline J. (1993). "Forecasting Tourism: Expendituresversus arrivals, ***Journal Travel Research,*** Summer.

Tse, R. Y. C. (2001). "Estimating the Impact of Economic Factors on Tourism: Evidence From Hong Kong", ***Tourism Economics***, Vol. 7, No. 3, PP. 277–293.

Wagner, J. E. (1997). "Estimating the Economic Impacts of Tourism", ***Annals of Tourism Research,*** Vol. 24, PP. 592-608.

Wanhill, and Stephen R. C. (١٩٩٤). "Evaluating the worth of investment incentives for tourism development", ***Journal of Travel Research,*** PP. 33–39.

Witt, S. F. and Witt, C. A. (1992). "Modeling and Forecasting Demand in Tourism", London: Academic Press Limited.